دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم هيكل الفرص السياسية : صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	عز الدين، ناهد
المجلد/العدد:	مج 5, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	يناير
الصفحات:	59 - 106
رقم MD:	67182
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	اتخاذ القرارات، النظم السياسية، التنمية السياسية، العمل الجماعي، السلطة السياسية، السياسة المقارنة، الديمقراطية، المشاركة السياسية، الحرية السياسية، العولمة، الاحزاب السياسية، الصراع السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/67182

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مفهوم هيكل الفرص السياسية:
صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي

د.نـــاهد عـــزالـــدين*

مقدمة:

في بدايات التسعينيات ظهرت موجة من الدراسات انصبت على تحليل التحولات التي شـهدتها بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق[1] منذ نهاية الثمانينيات، وبرزت معها الحاجـة إلـى أدوات تحليلية جديدة تصلح لمعالجتها. وفي خضم هذه التطورات، شهد حقل السياسة المقارنة مـيلاد مفهوم "هيكل الفرص السياسية". ويهدف هذا البحث إلى التأصيل النظري لهذا المفهـوم مـن حيـث جذوره الفكرية، وتطور مراحل استخدامه، تمهيدا للتعريف به وتمييزه عما عداه من مفاهيم، ثم تحديد أهم أبعاده ومقوماته، وما اشتق منها من مقولات دارت حول العلاقة بين الدولة وجهازها من جانـب، والجماعات الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع من جانب آخر، وذلـك أثنـاء المـرور بعمليـة التحول، بغية التوصل إلى تقويم مدى صلاحية المفهوم وجدواه، كأداة تحليل، يمكن الاستعانة بها فـي دراسة ظاهرة التحول السياسي والاقتصادي. لذا، ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحـث: يتنـاول الأول التأصيل النظري للمفهوم، بينما يدرس المبحث الثاني أهم العناصر التي يشتمل عليها، ثم يعالج الثالث المقولات الأساسية المنبثقة عنه.

المبحث الأول: التأصيل النظري للمفهوم

مر مفهوم "هيكل الفرص السياسية" بمحطات عدة للتطور، قبل أن يبدأ استخدامه كأداة تحليـل في حقل السياسة المقارنة، وذلك في دراسة علاقة الدولة بالجماعات أثناء اجتيازها عمليـة التحـول. ويلاحظ أن تتبع تطور الفكرة تمهيدا لتبلور المفهوم يتطلب التمييز بين عدة مراحل، بدءا من جـذوره الفكرية التي تعود إلى حقول أخرى، ومرورا بانتقال الفكرة إلى حقل السياسـة المقارنـة، وارتباطهـا

---

* مدرس علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مصر.

[1] "البحث هو الفصل الأول في رسالة الدكتوراه المعنونة: "تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغير في هيكل الفرص السياسية لكل من العمال ورجال الأعمال: دراسة لحالة مصر في التسعينيات، وتمت مناقشتها عام ٢٠٠٣".

بدراسة الجماعات *Groups* والحركات الاجتماعية *Social Movements*، والعمل الجماعي *Collective Action* في إطار الفرع المعروف بالسياسات الصراعية *Contentious Politics*، وصولا إلى صياغة المفهوم المعبر عن الفكرة في السبعينيات، حتى اكتملت بلورته خلال التسعينيات.

أولا: نشأة المفهوم وتطوره:

ارتبطت الجذور الفكرية لمفهوم "الفرص" بحقل السياسة المقارنة منذ نشأته، حيث كانت دراسة دور جماعات المصالح في تجميع المطالب والتعبير عنها *Interest Aggregation and Articulation* أحد الركائز التي أقام عليها *ألموند وباول* وغيرهما الاقتراب "البنائي الوظيفي". ومع ذلك، فإن أيا من الباحثين لم يستخدم مصطلح "هيكل الفرص" للتعبير عن هذا المعنى. ولذا، وجب التمييز بين مرحلتين: أولاهما، من خارج حقل السياسة المقارنة، حيث ارتبط المفهوم بحقول أخرى، كالاقتصاد والعلاقات الدولية والنظرية السياسية، وتم الاسترشاد به في تحليلات نظرية "الاختيار الرشيد" *Rational Choice* . وفي هذا الإطار، أتت اجتهادات *شوارز*[٢] *وهيس*[٣]، في تعريف "الحرية" بأنها: "فرصة لتحقيق أهداف ذات قيمة".

أما المرحلة الثانية، فقد شهدت ولوج المصطلح حقل السياسة المقارنة، وارتباط استخدامه بدراسات "العمل الجماعي". وعلى وجه العموم، يمكن تقسيم مراحل تطور المفهوم إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

١-ارتباط ظهور المفهوم بدراسة "العمل الجماعي": *Collective Action*

تزامنت عملية بلورة المفهوم مع انتقاله إلى حقل السياسات المقارنة في الفرع المختص بدراسة جماعات المجتمع، بما فيها الدولة، وهي تلك القوى القادرة على خلق فرص للتأثير في مسار عملية التحول ونتائجها من خلال الدخول في تفاعلات مع بعضها البعض ومع الدولة عبر آليات الصراع والمنافسة تارة، والتفاوض والمساومة تارة أخرى. وفي هذا الصدد، أكد المحللون[٤] على تعدد مكونات السياق البيئي المحيط بالعمل الجماعي، والذي يحدد مدى فعاليته، وبحيث تتوقف قدرة الجماعات في تحقيق غاياتها على حجم ما هو متاح لديها من إمكانيات، أي أن قوتها تختلف بحسب نطاق الفرص النسبية السانحة. وبطبيعة الحال، فقد أدى تعدد أوجه الظاهرة إلى تعدد زوايا التحليل وأبعاده.

أ-جوانب التأثير: ثمة أبعاد متعددة لأي عمل جماعي، لعل أهمها[٥]: كيفية ظهور الجماعة وتوقيت نشأتها، وطريقة تأسيسها، وشكلها ودرجة تطورها التنظيمي، ومسار حركتها وأسلوب تعبئتها، بالإضافة إلى جدول الأعمال، أي "الأجندة"، وما تحتويه من أولويات، والاستراتيجية المتبعة، أي تصور الجماعة لدورها في العملية السياسية وطبيعة نشاطها، وآليات التأثير التي تعتمد عليها، علاوة على المساحة المتاحة أمامها للتحرك، وما يرد على نشاطها من قيود أو ضوابط. زد على ذلك،

مدى ثقلها ووزنها النسبي بالمقارنة بغيرها من الجماعات، والحكم على درجة نجاحها أو إخفاقها، أولا، في الحفاظ على بقائها، وثانيا، في تغيير الأوضاع السائدة أو تعديل السياسات المتبعة، أي التأثير في مجريات عملية التحول المجتمعي.

ب-المحددات: يتأثر العمل الجماعي بجملة من العوامل وهي: الشروط البيئية *Conditions* : أي معطيات الواقع والظروف المحيطة بالجماعة التي لا يمكن للفاعل تعديلها، وليس أمامه سوى التكيف معها باستغلال ما تتيحه من موارد، وتجنب ما تفرضه من تحديات، أو معوقات. والوسائل المتاحة *Means*: وتشير إلى مجموعة البدائل العملية المتوفرة، والتي تتخير الجماعة من بينها الاستراتيجية المثلى للتأثير. أما القيم *Norms* : فهي الأسس المعنوية والأخلاقية، أو المنطلقات الأيديولوجية الحاكمة لحركة العمل الجماعي[٦].

وفي منتصف الستينيات، استند الاقتصادي الأمريكي *أولسون* في تفسير سلوك الجماعات إلى ما ينتج عن اتساع أو ضيق نطاق الفرص من اتجاه قوى المعارضة نحو إعادة النظر فيما تجريه من حسابات رشيدة للتكلفةاوالعائد. كما كان *أولسون* أول من أضفى أهمية على دراسة التفاعل بين الجماعات والبيئة المحيطة. وانصرفت حجته إلى أن هذه العملية التفاعلية، وما تحمله من مخاطر، تحدد تقدير الأفراد لحجم الأعباء التي قد يتعرضون لها في حالة الانخراط في عمل جماعي مناهض للنظام السياسي القائم، مقارنة بحجم الفوائد، وماعداها من حوافز فردية مشجعة وجاذبة يرغبون في تعظيمها. كذلك، طرح *أولسون* افتراضا، مؤداه أن الإطار المؤسسي الذي يركز على العوامل الهيكلية في النظام السياسي لم يعد كافيا لفهم وتفسير العمل الجماعي، وإنما لابد أن يكمله الاهتمام بالعامل النفسي المتمثل في نمو مشاعر السخط والغضب عن الوضع القائم، ومن ثم الرغبة في تغييره، مما يستنفر الجماعات غير الراضية لممارسة العمل الجماعي ضد النظام القائم.

بيد أن هذا الاتجاه يقصر الدوافع المحركة للجماعة على المنافع الذاتية، في حين أنه من الوارد أن يشارك الناس في أنشطة تطوعية لا تحقق لهم أي عائد مادي، كالدفاع عن حقوق الآخرين (ولعل الأعمال الفدائية والاستشهادية، وما تنطوي عليه من تضحية فردية في سبيل الجماعة، هي خير مثال على ثقل وزن المحددات المعنوية في تحريك العمل الجماعي). ويتضح من ذلك، أن أي عمل جماعي يتأثر في نشأته وخصائصه بجملة من العوامل بعضها مادي، والبعض الآخر معنوي[٧]، وقد أوضح *تيلي*[٨] أن محور دراسة الجماعة هو العلاقة بين السلطة والمحكومين، بما يدفع نحو توسيع نطاق الحقوق التي يحظى بها المواطنون عبر الزمن. والجماعات هي أدوات لتحدي الأوضاع القائمة، وتطبيقا لذلك، فإن الغاية الرئيسية للعمل الجماعي في الدول، التي تمر بعملية الانتقال إلى الديموقراطية، تدور بالأساس حول مراجعة مضمون "المواطنة" كمفهوم، لإعادة تعريف ما يشتمل عليه من حقوق والتزامات متبادلة، وبحيث يأتي التحول السياسي من أسفل.

٣-١استخدام المفهوم كأداة تحليل:

يعود الفضل في وضع حجر الأساس لمفهوم هيكل الفرص إلى رواد المدرسة الأمريكية الذين انشغلوا بدراسة الدور المؤثر للحركات الاجتماعية. ففي عام ١٩٧٠، كتب *مايكل ليبسكي*[٩] أنه: "ليس هناك نظام سياسي يمتلك خصائص ثابتة أو دائمة عبر الزمان والمكان، فالتغير قد يطرأ على أي نظام، بحيث يعرف التقلب من مرحلة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وهذه التغيرات تجعله أكثر عرضة لاحتجاج الجماعات الساخطة، وأكثر استجابة لمطالبها بالتغيير". وعلى ذلك، فإن ما تعرفه الجماعات المعارضة من مد أو جزر، إنما يعود إلى مدى الاتساع أو التقلص في حجم الفرص المتاحة، على أثر التغيرات التي تجعل النظام أكثر انكشافا أمام جماعات بعينها وأكثر عرضة لضغوطها. ومن ثم، أكثر استعدادا لتلبية مطالبها. ومع ذلك، لم يرد في دراسته مصطلح "هيكل الفرص" للتعبير عن هذا المضمون[١٠]. وبعد ثلاث سنوات، استخدم *ايزينجر*[١١] المصطلح، لأول مرة، لدراسة تباين أنماط سلوك الجماعات المتمردة في ٤٣ مدينة أمريكية خلال الستينيات، وخلص إلى أن أعمال الاحتجاج عادة ما ارتبطت بطبيعة "هيكل الفرص السائد على المستوى المحلي".

أما الدراسات النظرية التي اهتمت بتحديد محتوى المفهوم، فقد أتت عقب عشر سنوات من ظهوره، وصار بعدها عمودا فقريا في دراسات "العمل الجماعي"، حيث قامت على فرضية أن الجماعات تنشأ وتتحدد خصائصها، وتصنع قراراتها، وتنجح أو تفشل، نتيجة فرص معينة يلعب التغير في أبعاد النظام السياسي القائم دورا حاسما في وجودها أو غيابها. ومن ثم، فالمقصود بالفرصة السياسية: "التغير في قدرة الجماعة على الاستفادة من عملية التحول السياسي، بشكل يزيد من تأثيرها في تلك العملية ذاتها". وقد توالت الإسهامات في هذا الإطار، فتناولت أعمال *تيلي*[١٢]، *ومالك آدم وتارو*[١٣] *وكوستين*[١٤] تأثير الهياكل المؤسسية في نشأة العمل الجماعي.

٣-٢استخدام المفهوم في الدراسات المقارنة:

مع مقدم الثمانينيات، لقي مفهوم هيكل الفرص رواجا أوسع في أوساط المحللين الأوروبيين المتخصصين في دراسة "الجماعات"، وقدموا اجتهادات تطبيقية بالاعتماد على مفهوم هياكل "التحالف"، في تحليل صعود "الحركات الاجتماعية الجديدة"، *New Social Movements* وانتشارها في عدة دول، كالحركة الطلابية في الستينيات. وكانت "عملية التفاعل بين الجماعات والنظام السياسي" بمثابة البؤرة المركزية التي انطلق منها التحليل، بغية التعرف على أثر التحول في الخصائص الهيكلية لجهاز الدولة على التعبئة الاجتماعية. وخلصت إلى أن تباين الجماعات، سواء في الهيكل التنظيمي، أو في الحجم، أو في درجة الفعالية، إنما يعود إلى تباين الخصائص الهيكلية والمؤسسية المميزة للدول التي تنشأ

فيها تلك الجماعات. وهكذا، انتقلت دراسة الفرص إلى مقارنة عدد من الجماعات، سعياً لتفسير تنوعها في الحجم، والشكل، وطريقة التأسيس، والهيكل التنظيمي، فضلا عن درجة الفعالية، بدلاً من منهج دراسة الحالة. وفي هذا الإطار، قارن *كريزي*[١٥] بين الحركات الاجتماعية في فرنسا وسويسرا وألمانيا وهولندا[١٦] ليوضح الارتباط الوثيق بين نوعية الجماعات، وخصائص السياق الوطني الذي تتأسس في ظله، ثم أولى *أوبرشال* التركيز على ثلاثة مفاهيم في مقارنته بين بولندا والمجر وألمانيا (الشرقية) و(تشكوسلوفاكيا)، هي: "التأطير"[١٧] ***Framing*** ، و"التعبئة" ***Mobilization*** ، و"الفرصة" ***Opportunity***[١٨].

وقد اتفق معظم هؤلاء على تعريف الحركات الاجتماعية بأنها: "تحدي مستمر لمن يحتلون مواقع السلطة باسم مجموعة من المحكومين، بوسائل علنية وجماهيرية تستهدف استعراض ما لدى الجماعة من مقومات قوة، من حيث الموارد، والأعضاء، ومستوى التضامن والتماسك الداخلي، ودرجة الفعالية"، وأن العمل الجماعي كتحد للوضع القائم، يعكس رفضا جماعيا لمجمل النظام، أو جزئيا لبعض سياساته، وينزع بطبيعته نحو التغيير.

ويتجلى مما سبق، أنه بينما تميز التيار الأمريكي بالاهتمام بخصائص العملية السياسية، ونمط التفاعل، وضع الباحثون الأوروبيون متغيرات مثل "الهياكل والأطر المؤسسية القائمة" في بؤرة التحليل، بعدما تكشف لهم أن الجماعات تتكيف معها. وفي حين ركز هؤلاء على تفسير لماذا ينشأ العمل الجماعي؟، أولت الدراسات الأمريكية عناية أكبر لبحث "استراتيجيات التعبئة"، حيث عرفتها بأنها: "مجموعة الغايات التي تسعى الجماعة إلى تحقيقها، وتضعها في ترتيب معين بحسب أولويتها على جدول الأعمال، جنبا إلى جنب، مع مجموعة الوسائل والآليات والأدوات التي تتخيرها من بين البدائل العملية المتاحة، للتحرك وممارسة النشاط من أجل تحقيق أهدافها".

وبرغم تباين مداخل التحليل بين المدرستين، إلا أن كلتيهما استرشدت بفكرة[١٩]: "أن كل سياق سياسي، توجد بداخله جماعات، يحمل جملة متميزة من الفرص تؤثر على نحو معين في تكوينها، كما تحدد نطاق الخيارات المتاحة أمامها، فضلا عن أساليب عملها واستراتيجيات تحركها، ناهيك عن فعاليتها وقدرتها على الاستمرار". ويعد التعرف على السمات المميزة لهذا السياق، وما ينطوي عليه من فرص أو قيود، مفتاح تفسير التباين بين الجماعات عبر الدول، أو عبر الزمن. وعليه، فقد اتفق الباحثون على ضرورة تتبع أثر التباين في الفرص عبر السياقات الوطنية، مما يضفي ملامح الخصوصية على العمل الجماعي الذي ينشأ في داخل كل منها على حدة.

وهكذا، تحول مفهوم "الفرص" إلى حجر زاوية في فهم "العمل الجماعي"، وقدم الفرضية المركزية وراء تباين الجماعات. كما طرح تفسيرا للتنوع الذي تشهده أحياناً الجماعة الواحدة بين أجنحتها الممتدة عبر حدود أكثر من دولة كالحركات النسائية والطلابية وحركات التحرير الديني

والجماعات المناهضة للانتشار النووي والمضادة للتسلح والمدافعة عن السلام ..الخ، والتي اتسمت فروعها عبر القومية بقدر ملحوظ من التباين في النشأة، والاستراتيجيات، فضلا عن مدى النجاح في تحقيق غايات التأثير المستهدفة بحسب درجة الاتساع أو التقلص في الفرص المتاحة لكل منها في كل دولة على حدة، برغم أنها جميعا تندرج تحت نفس الجماعة.

واستندت النظريات المفسرة للثورة إلى نفس الأطروحة، وأكدت على أنها ليست مدينة لجهود القيادات الثورية ذاتها، بقدر ما ترجع إلى "الأزمة" التي تكتنف النظام القائم في توقيت معين، وتجعله أكثر انكشافا أمام مصادر التحدي. وفي هذا الإطار، ذكر *ماكآدم*[٢٠] أن تحسين الفرص المتاحة لأعمال الاحتجاج يتم من خلال تصحيح الاختلال في ميزان القوة لصالح الدولة، بما يعكس تحسن المركز التفاوضي النسبي لجماعات الاحتجاج. وبطبيعة الحال، يعد تآكل الشرعية من أهم أنواع الفرص التي تهدد بقاء النظام وتضعه في أزمة حادة، لا سيما إذا ما ضعف الولاء له، ليس فقط لدى المحكومين، وإنما كذلك لدى العاملين داخل جهاز الدولة ذاته، وخصوصا القائمين على الضبط والأمن، الأمر الذي يكسب المعارضة، قوة دون حدوث أي تحسن في مواردها الذاتية.

ثانيا: التعريف بالمفهوم:

شأنه شأن غيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، اكتنفت عملية تعريف "هيكل الفرص" صعوبات، حالت دون التوصل إلى تعريف واحد متفق عليه بين الباحثين، بالنظر إلى تعقد المفهوم وتعدد أبعاده ومقوماته.

١-تعدد اتجاهات التعريف:

ذهب *ماكارثي وزالد*[٢١] إلى أن المقصود باتساع نطاق الفرص: "تلك التغيرات التي تطرأ على النظام السياسي القائم، وتطال هياكله المؤسسية، بما يضيق من الفجوة في عناصر القوة النسبية بين الدولة، والقوى المناهضة، بحيث تستفيد بهذه الفرص، لتأسيس التنظيم المعبر عن مطالبها، فيما يعرف بالتعبئة التنظيمية".

ويحدث العكس إذا ما تعرض هيكل الفرص للانكماش، وتزايدت المعوقات والضوابط الأمنية على حركة القوى المعارضة، بما يفت في عضدها، ويضطرها إلى تعديل ما اختارته من استراتيجيات. وقد يؤدي إلى إحجامها عن الضغط على النظام القائم، أو امتناعها عن تحدي سياساته، أو قد يسفر عن تصفيتها بالكامل.

وعلى نفس المنوال، ساق *سيدني تارو* تعريفه للمفهوم[٢٢] بأنه: "تلك الإشارات الوطنية الرسمية التي يستقبلها الفاعلون على الساحتين الاجتماعية والسياسية، والتي تحفزهم على استخدام الموارد الذاتية المتاحة للتعبئة، وتأسيس منظمات لتمثيلهم والتحدث بلسانهم". وانصرف إلى كونه ينطوي على ما يوجد بالدولة من هياكل ومؤسسات رسمية، وشبكات للتفاعلات غير الرسمية، تحالفية كانت أو صراعية، يكون من شأنها خلق موارد، أو وضع عراقيل في طريق العمل الجماعي. كما أكد على

اشتمال المفهوم على أربعة أبعاد هي: القدرة على الوصول إلى الهياكل المؤسسية الرسمية، ودرجة الاستقرار في شبكات التحالف، ومدى إتاحة مكانة استراتيجية مميزة للقوى الحليفة للنظام القائم، والانقسامات داخل صفوف النخب الحاكمة وفيما بين عناصرها. ومن جانبه، ذهب *كريزي*[٢٣] إلى أن: "هيكل الفرص يتألف من شقين: أحدهما ذو طبيعة رسمية، يتضمن الهياكل المؤسسية، بينما يقع الشق الثاني خارج الإطار المؤسسي الرسمي، ويشمل شبكة تفاعلات، فضلا عن علاقات وآليات القوة المنوطة بمواجهة عناصر التحدي وضبطها". وأشار في هذا الصدد، إلى أن البعد غير الرسمي للفرصة يتغير في حالتين: إما تغير الخيارات الاستراتيجية للجماعات المعارضة، بالانتقال من العمل السلمي عبر القنوات المؤسسية، كالانتخابات أو البرلمان أو الإعلام، إلى انتهاج أساليب المظاهرات والإضرابات ووسائل العنف والإرهاب، أو نتيجة التغير في حصيلة التفاعل المتبادل بين قوى التحدي والاحتجاج من جانب، والدولة من جانب آخر. وفي ذات السياق، اهتم *كريزي* بتحديد أربعة مقومات لهيكل الفرص: أولها، الانفتاح أو الانغلاق النسبي في مؤسسات النظام السياسي القائم، وثانيها، استقرار أو تغير تحالفات النخبة الحاكمة، وثالثها، مدى وجود حلفاء للنخبة في الخارج، ورابعها، قدرة الدولة على ممارسة الضبط الاجتماعي، ومدى استعدادها لاستخدام آليات القمع ووسائل القهر للتصدي لقوى المعارضة.

وبنفس المنطق، طرح *روشت*[٢٤] مصطلح "هيكل السياق السياسي الوطني"، وان عبر عن نفس مضمون مفهوم هيكل الفرص، كشرط ترتهن به فعالية الجماعة، يشير إلى: "علاقة الجماعة بالسلطة وبالقوى المضادة، والقدرة على التأثير في الساحة السياسية التي تتوقف على درجة إفساح سبل الوصول إلى مراكز صنع القرار، بالإضافة إلى قوة الجهاز التنفيذي للدولة، أي توفر القدرة على تطبيق السياسات العامة، ودرجة متانة التحالفات، فضلا عن تجانس وتماسك النخبة الحاكمة". وقد أبرز *روشت* أربع متغيرات، كمكونات لمفهوم الفرصة، هي: مدى استقرار وانتظام ودورية العملية الانتخابية، ومدى انفتاح أو انغلاق شبكات التحالفات، ودرجة مرونة وتسامح النخبة الحاكمة مع أعمال الاحتجاج الجماعي، وتأثير العملية السياسية في مجملها، وما تسفر عنه من ومخرجات ونتائج.

ويتجلى مما سبق، أنه برغم التقارب بين التعريفات، ليس ثمة اتفاق على تعريف واحد للمفهوم، أو على مجالات استخدامه، بما قد يفقده الصلاحية كأداة للتحليل، ويدعم من حجة منتقديه[٢٥] الذين أوردوا عليه عددا من المآخذ، كالغموض والهلامية، واتهامه تارة بالضيق، وتارة بالاتساع، وتارة بالجمود. وذلك، في مواجهة أنصاره الذين أكدوا صلاحيته، كأداة تحليل، لبحث علاقة التفاعل المتبادل بين الدولة والمجتمع[٢٦].

وعلى الرغم من وجاهة بعض الانتقادات، إلا أن ذلك لا يعني الذهاب إلى حد رفض المفهوم تماما، أو التخلي عن استخدامه كلية، خصوصا وأن أغلب تلك الانتقادات ورد في إطار تقييم الدراسات التطبيقية التي استعانت به، ومن ثم فإنها موجهة إلى أسلوب استخدام المفهوم وتطبيقه، لا جوهره. أضف إلى ذلك، إن المفهوم يوفر نقطة بداية جيدة لفهم السياق البيئي المحيط بالعمل الجماعي، ولكنه في حاجة إلى تحديد أدق لمقوماته، وهو ما يستلزم التمييز أولا بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى التي قد تختلط به أو تتداخل معه.

٣-التمييز بين المفهوم والمفاهيم الأخرى:

مع الاعتراف بما شكله المفهوم من إضافة تحليلية لمعالجة قضايا "العمل الجماعي"، إلا أنه لم ينج من صعوبات اعترته، وعلى رأسها اختلاطه بمفاهيم أخرى وتداخله معها. الأمر الذي كان حجة ساقها منتقدوه، واستندوا إليها في اتهامه بأنه فضفاض يفتقر إلى حدود صارمة، ويكاد يضم كافة الأوجه والأبعاد التي يشتمل عليها السياق المحيط بالعمل الجماعي، كالهياكل والمؤسسات والثقافات والتحالفات والسياسات العامة..الخ، بما قد يفقده الدقة وينتقص من قدرته التحليلية. ودفاعا عن صلاحية المفهوم وجدواه كان لابد من تعيين حدود واضحة له تميزه عما عداه من المفاهيم التي قد تختلط به أو تتداخل معه.

أ-"هيكل الفرص " و"البيئة": *Environment* • ارتبط استخدام مفهوم "هيكل الفرص" بدراسة تأثر الجماعات بخصائص السياق المحيط بها، أي بعناصر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ في ظلها، ويصبح لها انعكاس مباشر وغير مباشر على عملية صنع القرار داخل الجماعة، وما تشتمل عليه وتتضمنه من تحديد لغاياتها وأهدافها الأساسية، واختيارها لاستراتيجيات التحرك الأنسب لممارسة التأثير السياسي.

وفي البدء، اكتنف مفهوم "هيكل الفرص" قدر من الغموض، حيث لم يتضح الفارق بينه وبين أي عنصر آخر من مكونات السياق البيئي، يكون من شأنه تسهيل أو تعويق نشاط الجماعة. ومع المقارنة بين الجماعات المتماثلة في الغايات ومجالات الاهتمام والنشاط عبر الدول المختلفة من زاوية التباين في الخصائص الهيكلية المميزة للنظم السياسية السائدة تحت مسمى "هيكل الفرص"[٢٧]، ساد الافتراض بأن: خصوصية الهيكل المؤسسي لكل نظام هي معيار المقارنة، لأنها تفرز القوى الدافعة، أو الضوابط المقيدة للجماعة. كما تؤثر مباشرة في عملية صنع القرار داخلها، وتحدد مدى قدرتها على صنع فرص جديدة. ومن ثم، فهي تطرح تأثيراتها على كافة مراحل العمل الجماعي بدءا من النشأة، ثم تأسيس الهيكل التنظيمي، مرورا بممارسة النشاط، وانتهاء بالنجاح أو الإخفاق في بلوغ النتائج المرجوة. وبهذا، اتضح أن "البيئة" لا ترادف الفرص لأنها أوسع منها، وأن هيكل الفرص لا يعدو كونه

واحدا فقط من بين مكونات عديدة تتضمنها البيئة المحيطة، أو بعبارة أخرى، فإن علاقة الفرص بالبيئة هي علاقة الجزء بالكل.

ب-"هيكل الفرص" و"المسهلات الثقافية" *Cultural Facilitators* : كان *جامسون ومساير*[٢٨] على رأس من أسهموا في عملية الخلط المفاهيمي، حيث عرف الفرصة بأنها: "ذات مكون ثقافي، ولا تقتصر على التغير في المؤسسات أو في شبكات العلاقات بين الفاعلين السياسيين"، فعمليات "الإدراك" و"الوعي" هي عمليات نفسية-معرفية، تؤثر بقوة في فرص العمل الجماعي. وعمليات "التأويل"، و"التفسير"، و"الفهم" التي تلعب فيها وسائل التنشئة والإعلام دورا حاسما، تعد محددات معنوية لقدرة الجماعة على حسن استغلال الفرص المتاحة، وهي جميعا تتأثر بطبيعة الثقافة السائدة. كذلك، ربط *روس*[٢٩] نشوء الجماعات في أوروبا، بما شهده مناخها الثقافي من تحولات كبرى.ومع الإقرار بأهمية تلك المتغيرات فعلا، وارتباطها الوثيق بالإدراك الجماعي للفرص، بيد أن ذلك ليس مدعاة إلى الخلط بينها وبين مفهوم "هيكل الفرص" ذاته، والذي يشير إلى : "التغير المادي الحادث في هيكل القوة السياسية القائم في المجتمع (أو توزيع القوة بين جماعاته) والوعي بالفرصة، أي التعرف عليها، وتحديد نوعها، وتقدير حجمها، لا يرادف وجود الفرصة ذاته.

فهناك حالات تشهد تحولات سياسية واضحة تنجح في توليد الإدراك والوعي بها بما يسمح ببدء التعبئة ونشوء العمل الجماعي، بغض النظر عن الأطر الثقافية السائدة التي يغلب عليها الاستمرارية والثبات، أو حتى الجمود. ولكن هناك حالات أخرى عكسية، قد ينشأ فيها العمل الجماعي، دون أن يسبقه تغير صريح في مراكز القوة النسبية للجماعات المناهضة، أي دون ظهور فرصة حقيقية على أرض الواقع، وإنما ينجم عن بزوغ أفكار جديدة، أو التخلي عن أفكار قديمة، أو ما يعرف بتقلب المزاج أو المناخ الثقافي السائد[٣٠]. وهذا الاختلاف بين الحالتين لا يمكن إدراكه، إلا بالتمييز بين مفهومي هيكل الفرص، والمسهلات الثقافية[٣١].

ج-" هيكل الفرص" و"تعبئة الموارد": *Resource Mobilization* : حاول بعض المحللين إدماج مفهوم الفرص في "عملية تعبئة الموارد"، كإطار نظري يقوم على أن الفرص كمورد تؤدي عند توفرها إلى ظهور الجماعات المتحدية للنظام السياسي القائم. بيد أنه أغفل احتمال تعرض الدولة للسقوط أو "الانهيار الشامل" على أيدي المعارضين في حالة الاتساع الهائل وغير المسبوق في فرص التحدي، كما أن حجم الموارد التعبوية في لحظة زمنية معينة ليس سوى عامل مسهل أو مقيد بشكل مؤقت لنشاط الجماعة. أما المرادفة بينه وبين الفرص، فيفضي إلى توسيع شديد لنطاق الأخير، ليشمل كل ما من شأنه أن يسهل عملية التعبئة الاجتماعية، بما يفرغه من مضمونه. والصحيح أن هناك علاقة جدلية بين عملية التعبئة، والسياق البيئي (كما يوضحه الشكل رقم ١)، وما يتضمنه من فرص، فقد تناضل جماعة للتأثير في دوائر صنع القرار وتتمخض جهودها عن تغير بعض ملامح هيكل الفرص القائم، أو

استبداله بهيكل جديد. وفي حين يوحي مفهوم تعبئة الموارد بسلبية الجماعة، وأنها تتحرك في إطار رد الفعل على ما يتيحه لها السياق القائم، يطرح مفهوم الفرص إمكانية تحول الجماعة إلى فاعل إيجـابي يمارس دور مؤثر في الواقع بهدف تغييره.

شكل رقم (١)

أثر السياق البيئي في خلق فرص العمل الجماعي[٣٣]

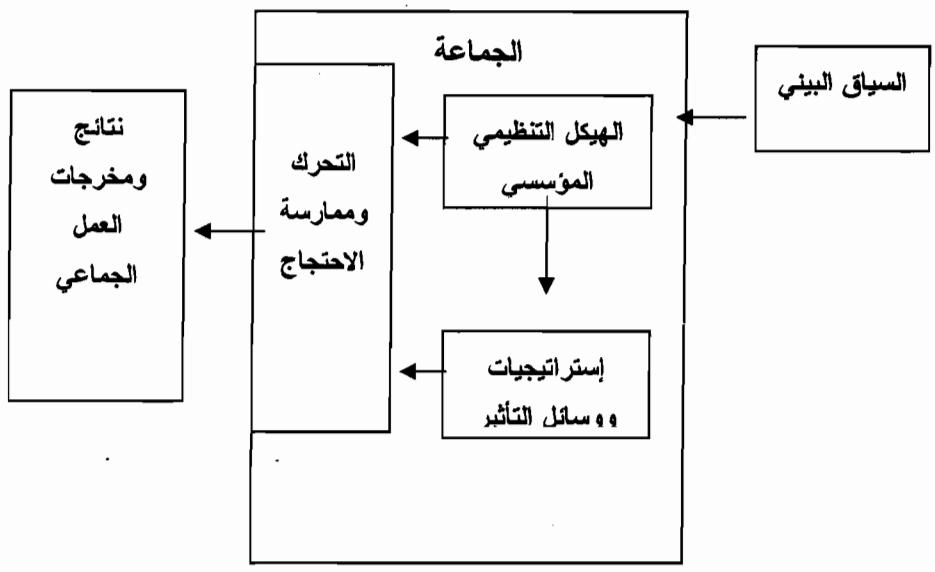

ثالثا: حدود الاتفاق حول جوهر المفهوم:

كان تحديد الأبعاد الأساسية التي ينطوي عليها المفهوم خطوة مكملة لتنقيحه وصقله، بما يثبت جدارته للاستخدام كأداة لتحليل عملية التحول في نمط العلاقة بين الدولة وجماعات المجتمـع وقـواه الفاعلة. واستمدت هذه العملية أهميتها من اعتبارات عدة: لعل على رأسها، الكشف عن مـدى تعقـد المفهوم، وكونه يضم عناصر وأبعاد متعددة ومتداخلة. وأنه بمثابة عملـة ذات وجهـين متكـاملين: أحدهما، يتعلق بخصائص الهياكل والأبنية والمؤسسات، وثانيهما، يشير إلى أنماط العلاقات والـروابط والتفاعلات على النحو التالي..

١-التمييز بين شقين أساسيين لهيكل الفرص:

بذل المحللون الذين اضطلعوا بمهمة بناء المفهوم جهدا في محاولة تحديد مضمونه الأساسـي، فعلى سبيل المثال، أبرز *تارو* شموله عناصر عدة، وصوره على أنه أقرب إلى سلسلة عنقودية. وقـدم محللون آخرون قوائم اتفقت في مضمونها حول المقومات الأساسية لجوهر المفهوم، وان اختلفت حول المسميات. لعل من أهم نقاط الاتفاق الأكثر وضوحاً فيما بين هذه القوائم، هو ما اشتملت عليـه مـن

تقسيم ثنائي للأبعاد الأساسية التي يتألف منها هيكل الفرص، للتمييز بين شقين أساسيين: أحدهما يتعلق بالمؤسسات المستقرة نسبيا، والآخر يتعلق بالتفاعلات والسياسات المتغيرة بطبيعتها[٣٣].

أ-الشق المستقر نسبيا: الهياكل القانونية والأبنية والمؤسسات التنظيمية: تلعب الفرص الثابتة نسبيا دورا مركزيا في تشكيل هياكل التعبئة المتاحة للعمل الجماعي في الأجل الطويل. وقد أكد *كريزي*[٣٤] أن السياق السياسي العام هو العنصر الأكثر ثباتا في هيكل الفرص، حيث يتحدد بحسب درجة قوة الدولة، وقدرتها على الاستجابة للتحديات المجتمعية. وبذلك، تكمن بعض الفرص في الخصائص المميزة للهيكل المؤسسي للنظام السياسي القائم، وهو إما لا يتغير على وجه الإطلاق، أو تطرأ عليه تغيرات تدريجية بطيئة على مدى عقود طويلة، دون أن يعرف ظاهرة التحول الراديكالي أو الثوري، أو السقوط والانهيار الشامل إلا نادرا.

وبصفة عامة، تتسم مكونات هذا الشق من هيكل الفرص بالاستمرارية، كمعطيات محددة لا تعرف التحول، أو تعرفه في حالات استثنائية. فهي أبعاد يغلب عليها صفة الاستقرار، وتتسم بقدر كبير من الدوام والاستمرارية، وليس من المتوقع تغيرها في الأجلين القصير والمتوسط. ولذا، فإنها تصلح للمقارنة التي تستهدف تفسير التباين والإحاطة بعوامل التفاوت فيما تبوء به أنشطة الجماعات من نجاح أو إخفاق عبر الفترات الزمنية المختلفة، سواء تم ذلك بين دول متعددة، أو في داخل نفس الدولة الواحدة[٣٥].

ب-الشق المتقلب نسبيا: شبكة العلاقات والتفاعلات وهياكل التحالف والصراع: يشمل هيكل الفرص شبكة واسعة من العلاقات ودوائر التفاعل بين الجماعات. وهو ما تناوله *كريزي*[٣٦] تحت مسمى: "تركيبة القوة"، وأطلق عليها *ماكآدم*: "هيكل التحالفات غير الرسمية". وذهب *روشت*[٣٧] إلى أن المفهوم الذي صاغه *كيتشلت* أبرز وجها واحدا فقط لهيكل الفرص، هو الوجه المؤسسي الجامد نسبيا، ولذا فهو لم يساعد على فهم ما يتضمنه العمل الجماعي على أرض الواقع، من عمليات تفاعلية ذات طبيعة مرنة، تقف وراء ما يطرأ على الخريطة المجتمعية من تغيرات، وما تشهده الجماعات من تقلب بين "التعبئة" و"التسريح". الأمر الذي استلزم نقل بؤرة التحليل إلى التركيز على الشق الثاني للمفهوم، المكون من العناصر الأكثر مرونة وقابلية للتغير عبر الزمن، كشبكات وأنماط التفاعلات السياسية تحالفية كانت أو صراعية، ودرجة تجانس النخبة الرسمية الحاكمة وتماسكها الداخلي، ومضمون السياسات العامة المنتهجة. إذ تشكل أنماط التفاعل بين مختلف القوى في المجتمع أبعاد الفرصة ذات الطبيعة المرنة نسبيا، والأكثر عرضة للتقلب في الأجل القصير، وتلك، تلعب دورا أساسيا في تحديد تفضيلات الجماعة وقراراتها ، وهي في الغالب تعكس الفرص القائمة خارج الإطار المؤسسي الرسمي، فهي بمثابة الوجه الآخر للمفهوم، الذي يعبر عن جانبه الأكثر مرونة. ويضم العناصر المفسرة لحدوث عمليتي "التعبئة "، و"التفكيك"، حيث تحدث أي منهما، كمحصلة للتفاعل بين ما تمارسه الجماعة من

نشاط، وما يطرأ على هيكل الفرص من تحولات. وفي ضوء ذلك، فسر *انتوني ماركس*[٣٨] الانتصار الذي أحرزته حركة "الحقوق المدنية الأمريكية".

ويتبدى مما سبق، الالتفاف حول الأبعاد التي شكلت قاسماً مشتركاً بين الدارسين، باعتبارها "النواة الأساسية" لمفهوم هيكل الفرص، المعبرة عن جوهره، وتنقسم إلى: عناصر مؤسسية رسمية تتسم بالثبات النسبي في الأجل الطويل، إلي جانب الأبعاد التفاعلية غير الرسمية الأكثر عرضة للتقلب في الأجل القصير.

٣-الموازنة بين اعتبارات الشمول والدقة في المفهوم:

تنبع أهمية تحديد أبعاد مفهوم هيكل الفرص من ضرورة الموازنة بين اعتبارات الاتساع والشمول، واعتبارات الدقة والتحديد، قبل استخدامه كأداة تحليل.، فمع مقدم التسعينيات شهد المفهوم مزيدا من الاتساع، وأضيفت له مكونات جديدة نتيجة الاسترشاد به في عقد المقارنات عبر الدول. إلا أن البعض اعتبر ذلك عيبا لأنه جاء على حساب الانتقاص من دقته النظرية، بالنظر إلى صعوبة الإحاطة بعدد هائل من المتغيرات التي يفترض أنها تمثل الأبعاد الأساسية لهيكل الفرص، بما يخل بقوته التفسيرية.

وقد خرجت الإسهامات الساعية إلى تحديد عناصر المفهوم في سياق تلك الجهود الرامية إلى صقله واثبات جدواه للاستخدام كأداة تحليل، وأتى التمييز بين شقي المفهوم ثمرة لها. حين أصر فريق من الباحثين على اتخاذ موقف وسط، وأكد أنه لا يجوز رفض المفهوم كلية، رغم ما يشوبه من أوجه قصور، أو قبوله كلية. كما عمد إلى استخدامه في دراساته على أساس أنه يوفر أداة للمقارنة عبر النظم السياسية أو عبر الحقب الزمنية المختلفة، ولكنه مع ذلك، لم يأخذه على علاته، محاولا تنقيحه وتدقيقه. وهنا، أتت ضرورة تفكيكه.

٣-طبيعة النظام السياسي و ودرجة التطور الديموقراطي:

علاوة على ما سبق، تعود أهمية عملية التحديد الدقيق والواضح للمفهوم إلى ما ينتج عنها من تمييز بين أبعاد للفرصة مستقرة نسبيا، وأخرى أكثر تعرضا للتقلب والتذبذب، فذلك التمييز، بدوره، يتم على ضوئه الحكم على مدى ديموقراطية النظام السياسي القائم.

أ-الفرص الناجمة عن انفتاح القنوات المؤسسية : كشفت الدراسات التطبيقية أنه كلما تقدم النظام على مسار التحول الديموقراطي، ازداد ثقل التحول المؤسسي اللاحق بالأبعاد الثابتة نسبيا لهيكل الفرص. حيث تعتمد الجماعات المعارضة على التحولات المؤسسية، كالانتخابات الدورية المنتظمة، وزيادة استقرار الإطار القانوني، ورسوخ النظام القضائي، وفعالية الجهاز التنفيذي، والاعتراف بمشروعية جماعات الضغط، بحيث يزيد وزن القنوات المؤسسية الرسمية المتاحة أمام العمل الجماعي.

ب-الفرص الناجمة عن تغير خريطة التحالف : تزيد مراهنة العمل الجماعي في ظل النظم الأقل ديموقراطية على التغير الطارئ في الأبعاد المتقلبة نسبيا لهيكل الفرص، كالعلاقات والروابط والتفاعلات غير الرسمية، والتي تتراوح من التحالف والتعاون والائتلاف، إلى الخلاف والتنافس والصراع، مرورا بالاتصال والتشاور وتبادل المعلومات والرأي والتأثير، علاوة على تغير مضمون السياسات العامة، بحيث تميل المعارضة في إدارة علاقتها بالدولة إلى استخدام الوسائل غير المؤسسية للاحتجاج، والتي تتصاعد من المظاهرات السلمية، مرورا بأعمال الإضراب والاعتصام، ووصولا إلى التدمير والعنف والإرهاب.

وينجم تفضيل الجماعات للبدائل غير المؤسسية عن ميل النظام إلى اتباع سياسات متشددة إزاء المعارضة، وانتهاج الدولة لأساليب القمع ضد العناصر المناوئة لسياساتها، مع الاتجاه إلى غلق القنوات القانونية في وجه الجماعات الراغبة في تغيير الوضع القائم، بحجبها عن الشرعية، وحرمانها من المشاركة، بغض النظر عن وزنها الفعلي على الساحة السياسية، الأمر الذي يقلص من فرص ظهور جماعات مؤسسية قادرة على بناء شبكات مستقرة من روابط التحالف مع جهاز الدولة، على غرار ما هو قائم في أغلب الدول الديموقراطية. وفي هذا السياق، تغدو الانقسامات الحادة أو التصدع المفاجئ في صفوف النخبة الرسمية الحاكمة، أو الانهيار الشامل في فعالية جهاز الدولة، أو شرعيتها، هي بمثابة "الفرص الكبرى" التي تتحينها الجماعات المعارضة للتأثير في النظام السلطوي، إما بتعديل سياساته، أو حتى بالانقضاض عليه وإسقاطه.

المبحث الثاني: عناصر "هيكل الفرص السياسية"

برغم عدم توصل الباحثين إلى اتفاق كامل حول تعريف مفهوم هيكل الفرص أو تحديد عناصره ومقوماته، إلا أن ثمة اتفاقا، يكاد يقارب الإجماع، حول كونه يشتمل على شقين: أولهما، يتعلق بالجوانب القانونية والمؤسسية الثابتة نسبيا، وثانيهما، يتعلق بالجوانب التفاعلية الأكثر ميلا للتغير. وتنبع أهمية التمييز بينهما من ضرورة الموازنة بين صفتي الشمول والدقة في المفهوم، وتقويم طبيعة النظام القائم، حيث تعد مراهنة الجماعات على الفرص الناجمة عن أي من الشقين في التأثير وممارسة العمل الجماعي، معيارا للحكم على درجة التقدم الذي أحرزه أي نظام على درب التحول الديموقراطي. وقد اتفقت الآراء على تعقد المفهوم وكونه ينطوي على عديد من الأبعاد المترابطة والمتداخلة والمتكاملة في آن واحد. والتي تشمل...

أولا: الهيكل الدولي للفرص: الأثر المزدوج للمحاكاة والعدوى الدولية:

يشير هذا البعد إلى تجاوز التحيز للسياق الوطني المغلق أو لمحورية الدولة القومية كبؤرة للتحليل. ويقصد به أن الفرص لا تقتصر فقط على التحولات الحادثة في نصوص التشريعات الدستورية والقانونية، أو في خريطة الهياكل المؤسسية، أو في أنماط العلاقات وشبكات التحالفات، أو في

العمليات التفاعلية التي تقع داخل حدود الدول، وإنما تشمل، كذلك، أثر المتغيرات الدولية، وهو ما يعني أنها غدت محدداً لفرص تأسيس العمل الجماعي داخل الدولة، وأن المؤثرات الدولية والإقليمية قد تتسرب إلى الداخل، سواء لخلق فرص جديدة، أو لتدعيم وتعزيز فرص قائمة[٣٩]. وعلى الرغم من أن مفهوم "العدوى الدولية" سبق أن استعانت به أدبيات التنمية منذ الستينيات، غير أن تأصيله ارتبط في التسعينيات بتجليات العولمة، وبات مفاده أن صنع السياسات داخل حدود الدولة القومية بات يتأثر، في جانب كبير منه، بعوامل دولية خارج تلك الحدود[٤٠].

وعموما، تنقسم الفرص الناجمة عن العولمة إلى شقين:

١-العولمة في تجلياتها الاقتصادية:

المقصود بها الإشارة إلى التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي الدولي في التسعينيات. إذ اتفق دارسو جماعات المصالح من منظور الاقتصاد السياسي المقارن على اعتبارها أحد المكونات الرئيسية للتغير في هيكل الفرص. ذلك، أنه يتيح إمكانية تفسير التحول في مسار السياسات الاقتصادية للدول، وما قد يتمخض عنه من نتائج من خلال تتبع التحولات في مصالح القوى المشاركة في عملية الإنتاج، وما تفضي إليه من دفع الدولة نحو إقامة روابط للتحالف مع أنصار السياسات الجديدة من الفئات المستفيدة منها، أو دفعها نحو تفكيك روابطها وفض تلك التحالفات القائمة مع معارضي السياسات الجديدة من الفئات الخاسرة والقوى المتضررة من جراء الأخذ بها[٤١].علاوة على أن العولمة خلقت علاقة اعتماد متبادل من قبل النخب الحاكمة، وخصوصا، في بلاد العالم الثالث مع رأس المال الدولي، بوجه عام، ومع جماعات كبار رجال الأعمال على وجه أخص. ومن هنا، تتجلى أهمية التركيز على دراسة منظمات رجال الأعمال[٤٢].

وفي هذا السياق، تتواكب عملية تطبيق سياسات التحرير والتكيف الهيكلي والخصخصة وإعمال آليات السوق، على الصعيد الاقتصادي، مع عمليات التغيير في هيكل الروابط التحالفية للدولة، سواء بإقامة روابط جديدة لكسب حلفاء جدد، أو بتفكيك روابط قائمة والتخلي عن حلفاء سابقين. لأن الفرض الأساسي الذي يسعى مفهوم العولمة إلى ترويجه، أنه كلما ازداد اندماج الدولة في النظام الاقتصادي العالمي، تعززت وترسخت، في المقابل، قدرتها على التحكم في محيطها الداخلي، وازدادت فرصها في تعظيم مكانتها النسبية على الصعيدين المحلي والدولي على السواء. وتتضح بذلك، الأطروحة الأساسية للعولمة، التي ذهبت إلى أن قوة الدولة لم تعد تستمد فقط من مواردها الذاتية أو قدراتها الإنتاجية الداخلية، وإنما تتوقف بدرجة مضطردة، على شبكة علاقاتها الخارجية وحجم روابطها وصلاتها التجارية، والتكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة التي تلتحق بها، أي أنها باتت تنبع من فرص بعضها داخلي، وبعضها الآخر خارجي يكمن في محيطها الدولي. وما ينطبق على الدولة يسري، بالمثل، على

سائر جماعات المجتمع، والتي قد توفر لها علاقاتها بالخارج فرصا لا يستهان بها. وانطلاقا من ذلك، طرح اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي افتراضات: بعضها قديم[٤٣]، كالقول بأن استمرار سياسة معينة يعود إلى كونها تخدم مصالح قطاعات واسعة في المجتمع، أو أن عملية صنع السياسات وتوزيع الموارد تعتبر محورا للمنافسة بين الجماعات، وبعضها الآخر جديد، ومفاده، أن التغير في مضمون السياسات المتبعة على أثر التحول في متغيرات الاقتصاد الدولي، ينعكس بالتعديل على شبكة الروابط والتحالفات الاستراتيجية القائمة داخل الدولة، والتي تضم جماعات المصالح المستفيدة من تلك السياسات. ومن ناحية أخرى، أكد هذا الاقتراب على أن متطلبات المنافسة في السوق العالمي غدت تملي على المؤسسات والشركات تبني استراتيجيات بعينها في الإنتاج والتوزيع ..الخ، تتولى الدول، بعد ذلك، صياغتها في شكل سياسات اقتصادية، كما أن هيكل علاقات العمل الصناعية في الداخل أصبح محصلة لتأثير النظام الاقتصادي الدولي، وما يتضمنه من متغيرات، ومحددات.

٣-العولمة في تجلياتها السياسية:

في حقبة التسعينيات، نجحت العولمة، على نحو غير مسبوق، في وضع المؤثرات الخارجية الدولية في قلب العوامل المشكلة لمجريات التطور على الصعيد الداخلي في العديد من نظم الحكم. لذا، دعا *أوبرشول*[٤٤] إلى الاستعانة بمفهوم هيكل الفرص لدراسة أعمال الاحتجاج الجماهيري التي شهدتها دول أوروبا الشرقية للمطالبة بالديموقراطية، على أساس أن إدراك الفرص لا يمكن أن يكتمل داخل حدود السياق الوطني وحده.

صحيح أن المعطيات الداخلية لازالت تمثل الشرط الضروري لنشأة الحركات الاجتماعية، ولكنها لم تعد شرطا كافيا لنمو مثل تلك الحركات، ناهيك عن فعاليتها في بلوغ أهدافها بتغيير النظم القائمة، فظهور "الفرص الدولية" كان بمثابة العامل الذي استجد على الساحة، ولعب دوراً فاعلا فاق أثر المتغيرات الداخلية، أو تضافر معها في تفجير الحركات الجماهيرية المطالبة بالديموقراطية وامتدادها لتغطي كافة بلدان أوروبا الشرقية. هذا البعد يشمل جملة من العناصر الفرعية منها: تغير هيكل النظام الدولي، والتحول في السياسة الخارجية " الموجة الثالثة للديموقراطية"[٤٥]...وهو ما يلي تفصيله...

أ-التغير في هيكل النظام الدولي: كان *تيلي*[٤٦] أول من وقف على أهمية هذا العنصر ببحثه حول نتائج انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتغير في توازنات القوى الدولية. وفي منتصف التسعينيات، ظهرت في الولايات المتحدة سلسلة من الدراسات دارت حول أثر الضغوط الناجمة عن القطبية الثنائية واندلاع الحرب الباردة في توسيع نطاق الفرص المتاحة لحركة "الحقوق المدنية الأمريكية"، مع تعمد كلا القطبان استغلال مسألة انتهاكات حقوق الإنسان كسلاح دعائي ضد القطب الآخر، كل ذلك كان

وراء تبني الرؤساء *ايزنهاور وكنيدي وكارتر*، على التوالي، لسياسات ترفع لواء حقوق الإنسان كغاية لها[٤٧]. وفي ظل هذه المعطيات، اضطر القائمون على الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياسات التمييز والفصل المتبعة والعدول عنها.

ب-التغير في السياسة الخارجية للدولة: يقصد بهذا البعد، أن للالتزامات والتعهدات التي تقطعها الدول على نفسها في علاقاتها الخارجية تأثير مهم في خصائص هيكل الفرص، سواء في داخلها، أو في داخل الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال، أرجع *فانج*[٤٨] حركات الاحتجاج، التي شهدتها تايوان في منتصف السبعينيات، إلى الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي *نيكسون* للصين عام ١٩٦٩.

ج-نمو شبكات المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية عبر حدود الدول: كانت ظاهرة التوحد في الشعارات وتماثل الاستراتيجيات التي استخدمتها الحركات المطالبة بالديموقراطية في مختلف بلدان أوروبا الشرقية من أهم الظواهر الجديدة المرتبطة بالعولمة، حيث يعود الفضل في انتشارها عبر الحدود القومية إلى تطور وسائل الاتصال، وسقوط الحواجز بين الدول، فيما عرف بأثر "العدوى" أو "المحاكاة".

بناء على ذلك، يمكن القول أن النشطاء في بلد معين يكون في مقدورهم أن يغيروا من حجم أو نطاق أو خصائص هيكل الفرص المتاح للعناصر النشطة في بلدان أخرى، وان كان ذلك يرتهن، في المقام الأول والأخير، بالمكانة النسبية للدولة التي تنشأ بداخلها مثل تلك الجماعة على الساحتين الإقليمية والدولية. فلا مراء، أن وجود الجماعات في دولة تحتل مركز "القطب" أو "القائد" لمحيطها الخارجي (إقليميا كان أو دوليا) يزيد من قدرتها على خلق فرص مماثلة للجماعات المناظرة لها والموجودة داخل الدول الأخرى، ولا سيما التابعة لهذا القطب، أو تلك التي تدور في فلكه. كما أن اتساع الروابط عبر القومية وزيادة التشبيك بين الجماعات القاعدية، والجمعيات الأهلية والمنظمات الطوعية غير الحكومية ..وغيرها من مؤسسات وقوى المجتمع المدني، يؤثر بشكل حاسم على طبيعة علاقاتها الداخلية بالنظام السياسي القائم[٤٩].

وبعبارة أخرى، فان علاقة الدولة بالجماعات في مجتمعها لم تعد تتحدد على ضوء نمط توزيع موارد القوة المحلية وغيره من المعطيات الداخلية فقط، وإنما صار للسياق الدولي الخارجي دورا حيويا في تعزيز مراكز بعض الجماعات في مجتمعها وتدعيم مواقفها في مواجهة الدولة. أضف إلى ذلك، أن قوى الاحتجاج لم تعد تستمد دوافعها ضد النظام والسعي إلى تقويضه من الداخل فقط، وإنما أصبحت صلاتها وتحالفاتها عبر القومية، بنظيراتها في الخارج، تشكل حافزا ويمدها بالموارد المشجعة، حتى وان غابت أو انكمشت الفرص على المستوى الداخلي، أو في حالة خلو السياق الوطني من مثل تلك المحفزات.

وبرغم أن الحديث عن الانحسار في مفهوم الدولة ذات السيادة ليس مسألة جديدة تمام الجدة، وإنما تعود جذورها إلى عقد الستينيات، إلا أن ثمة اتفاقا أوسع بين الباحثين حول التعدد النسبي في حجم التحديات، وتنامي القيود الواردة على مفهوم السيادة، والتنوع غير المسبوق في مصادرها أمام اجتياح رياح العولمة في حقبة التسعينيات. وان أصر فريق منهم على التأكيد على استمرار الدولة وبقائها، وأنها ليست عرضة للزوال أو التلاشي. غاية ما في الأمر أنها باتت مضطرة لقبول التغيير في بعض ما تضطلع به من أدوار أو وظائف، أو فيما تعتمد عليه من أساليب وأدوات، دون أن ينال ذلك من مسألة وجودها. وباختصار، فإن الدولة ستبقى، وان تغيرت وظائفها أو أشكال حركتها. بينما أصر فريق ثان على إبراز ما فرضته عملية العولمة على الدول من ضغوط، جعلتها تنسحب تاركة موقعها في مركز الصدارة، كفاعل، لصالح قوى أخرى محلية أو دولية، أي أن العولمة، بهذا المعنى، تحمل تهديدا لوجود الدولة. في حين قدم فريق ثالث طرحا مؤداه أن البقاء من عدمه هو أمر يتوقف على قدرة الدولة على التصدي لما تفرضه العولمة من تحديات، وهي مسائل ترتهن بالدولة ذاتها، ومكانتها النسبية، وبثقل الدور الذي تلعبه إقليميا ودوليا.

د-الاندماج الدولي: أجمع أغلب دارسي العولمة على كونها عملية مزدوجة ذات وجهين[٥٠]: أحدهما، يؤدي إلى مزيد من الاندماج والتكامل والتماثل بين الدول، والآخر، يفضي إلى تشجيع الانفصال والاستقلال، بما يسفر عن تفتيت أو تقسيم العديد من الدول.

ه- "الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي"*Third Wave of Democratization* : تعد عملية التحول الديموقراطي التي شهدتها كثير من الدول منذ أواخر الثمانينيات، أحد الأبعاد الدولية لهيكل الفرص، حيث مثل نجاح المعارضة الداخلية في إحدى البلدان، كبولندا، في إطاحة نظام الحكم الشمولي وتقويض أركانه وتأسيس نظام ديموقراطي محله، مثلا أعلى خلق دافعاً للجماعات المعارضة في البلدان المجاورة، والتي كانت تنضوي مع بولندا تحت لواء نفس الحلف الدولي، على أن تحذو حذوها. وهو ما أرجعه هانتجتون إلى تكامل: "عامل *جورباتشوف*" *Gorbatchev Factor* ، وأثر "المحاكاة *Demonstration Effect*.

فالتحول الديموقراطي لم يعد مرهونا فقط، بتوافر مقومات محلية وشروط داخلية على الصعيد الوطني، بقدر ما أصبح من الممكن تحقيقه من خلال الأدوار التي يمارسها فاعلون موجودون خارج الدولة على أي من المستويين الإقليمي أو الدولي[٥١]. وبالمثل، لم تعد حقوق الإنسان هما وطنيا محضا، بل غدت شأنا دوليا، وصار للضغوط الخارجية دورا ملموسا في حصار الدكتاتورية وتحديد إيقاع التحول السياسي داخل الدول[٥٢].

فقد جسدت المفاهيم الجديدة التي طرحها *جورباتشوف* توقف الاتحاد السوفييتي عن القيام بدور "الحليف الخارجي" المساند لنظم الحكم في شرق أوروبا، وأعن رفع يده عن التدخل لدعمها في

مواجهة أي حركة تمرد أو انقلاب داخلي قد تقوم ضدها، أي إزالة غطاء الحماية عن هذه الأنظمة التي دارت في فلكه، وهو ما عبر عنه بإنذار، أعطى الضوء الأخضر للجماعات الراغبة في تحدي النظام لاستغلال حالة انكشافه. وكان هذا بمثابة نزع الفتيل الذي فجر ثورات جماهيرية واسعة النطاق، اجتاحت سائر بلدان الكتلة الشرقية طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، وتمخضت عن إسقاط كافة النظم الشيوعية الحاكمة[٥٣].

وكانت التداعيات التي تلتها من أبرز حالات التحول في الهيكل الدولي، حيث باتت هذه الدول تتسابق على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وغدت الفرص تتوقف على استعداد الحكومات الغربية لتقبلها[٥٤]. ومع انتهاء آخر فصول الحرب الباردة بسقوط سور برلين، بات النظام الديموقراطي هو النموذج المثالي الأوسع رواجا، وتعاقب ظهور الحركات الجماهيرية في شرق أوروبا مطالبة النظم القائمة بإجراء الانتخابات، وهو ما ترتب عليه، سقوطها دون اللجوء إلى العنف، فتداعت واحدة تلو الأخرى "كقطع الدومينو" أو "كانزلاق كرة الجليد"، مما خلق حافزاً للمعارضة قي سائر الدول لتحدي النظم القائمة، والإجهاز عليها.

أضف إلى ذلك، ما للأحداث الجارية على المستوى الوطني من تداعيات على الساحة الدولية، فالتطورات الداخلية التي شهدتها دولة أو أكثر تنتمي إلى منظومة تحالفية واحدة، كحالة مجموعة دول أوروبا الشرقية، في شكل مواجهات بين النظام والجماعات المناوئة، كانت سرعان ما تتردد أصداؤها داخل بقية الدول أعضاء الحلف، فيما عرف بأثر "الانتشار" *Diffusion Effect* ، والذي تتزايد معدلاته عبر حدود الدول كلما زادت قوة رابطة التحالف التي تجمع بينها. وكانت هذه الموجة التي اكتسحت العالم عام ١٩٨٩ خير تجسيد لصعود حركات جماهيرية عابرة للقوميات، رفعت ورددت نفس الشعارات على الصعيد الفكري، ولجأت إلى نفس الممارسات والاستراتيجيات على الصعيد الحركي، رغم اختلاف الدول التي نشأت فيها، وكونها قد تحولت إلى "فاعل دولي" لا يقل وزنه عن الدولة، إن لم يكن يفوقها أحيانا.

وعليه، يمكن ملاحظة أن ثمة علاقة تأثير متبادل بين البعدين الداخلي والخارجي للفرصة، فالتغير الذي يبدأ في أحدهما، ينعكس بالضرورة على الآخر. ولذا، أجمع المحللون على أن هذا البعد للعولمة يرتهن تأثيره بتوفر شرط داخلي، هو افتقار النظام السياسي القائم للشرعية (ركيزة معنوية) أو للفعالية (ركيزة عملية) أو لكليهما في نظر المجتمع، ولكنهم أكدوا على ضرورة تجاوز التحليل، في كافة الأحوال، للسياق الوطني.

ويستفاد مما سبق، أن هيكل الفرص ليس محصلة لخصائص السياق الداخلي، فهو لم يعد أكثر من نقطة أولية ينطلق منها العمل الجماعي في مراحل التأسيس المبكرة، ثم لا يلبث في المراحل التالية، أن يتأثر نشاطه، بدرجة أكبر، بالمتغيرات الخارجية الكامنة في سياقه الدولي، ولا سيما مع

ازدياد كثافة روابطه بالتنظيمات القائمة خارج حدود دولته. هذه العوامل تتضافر معا لتهيئة المناخ المناسب للجماعات لابتكار استراتيجيات جديدة لتعبئة وممارسة العمل الجماعي، ولبلورة أنماط جديدة للتفاعل فيما بينها.

وعلى الرغم من كون "العدوى الدولية" ظاهرة ذات جذور قديمة، إلا أنها اكتسبت مضمونا جديدا مع نهاية القرن العشرين، فارتبط صعودها بعملية العولمة، تحت تأثير التطور الهائل في وسائل الاتصال وثورة المعلومات ونشأة شبكات التنظيمات عابرة القوميات، ولم تعد تتوقف عند مجرد انتشار أو نقل أو تقليد نماذج العمل الجماعي من دولة لأخرى، ولكنها أخذت صورا أكثر إيجابية كالاتصال الدائم، والتعاون، والتنسيق المستمر، بل والتحالف بين الجماعات عبر الحدود القومية للدول في عمليات التعبئة وابتكار أساليب وأشكال جديدة للتنظيم، وشن حملات الدفاع عن قضايا البيئة والسلام. وازدادت، على نحو غير مسبوق، قدرة الجماعات على الوصول للمعلومات حول بعضها البعض، فضلاً عن تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بينها. فيما عرف لاحقا بمفهوم "التشبيك". وإجمالا، فإن الجدول التالي يوضح أهم معالم التغير في هيكل الفرص في دول أوروبا الشرقية:

الفرص :	تغير الهيكل القانوني والمؤسسي:	تغير السياسات والعلاقات:
الوطنية	تقلص شرعية الحزب الشيوعي انقسام النخبة الحاكمة	فشل الإصلاحات تآكل السلطة القمعية
الدولية	تفكيك الحلف الدولي (وارسو) عامل جورباتشوف	نجاح المعارضة في دول أعضاء في نفس الحلف الدولي.

ثانيا: التحول في النظام السياسي: الانفتاح أو الانغلاق المؤسسي

يشير هذا البعد إلى الهيكل المؤسسي الرسمي للنظام السياسي القائم، والذي يشمل بمعناه الأوسع، الأبنية والمؤسسات والأجهزة المقامة وفقا للأطر الدستورية والقانونية للدولة، ويدور حول قدرة القوى المجتمعية الفاعلة وجماعات المصالح على الوصول إلى مراكز السلطة السياسية، وذلك، من خلال ما يتيحه كل من هيكل النظام الحزبي، ودوائر صنع القرار، وأجهزة الدولة التنفيذية، من قنوات للمشاركة عن طريق اللجوء إلى الوسائل القانونية كالقضاء، أو القنوات المؤسسية الرسمية كالترشيح أو التصويت في الانتخابات، أو الاكتفاء بالتأثير في مضمون السياسات المتبعة من خلال ممارسة دور (اللوبي) أو جماعة الضغط.

والسؤال المحوري الذي يثيره هذا البعد: ما هو تأثير الهيكل المؤسسي للفرص على نشأة الجماعات وأنواعها واستراتيجيات عملها وعلاقتها بالدولة؟ وفي معرض الإجابة، يمكن إجمالها في عنصرين:

١-فتح منافذ قانونية ومؤسسية جديدة: توفر فرص المشاركة السياسية

اعتبر *إيزينجر* أن العلاقة بين الفرص وجماعات الاحتجاج ليست إيجابية أو سلبية دائماً وإنما أقرب إلى الخط المنحنى الذي توجد عليه نقاط صعود وهبوط، بحيث لا يمكن الجزم بأن التوفر أو الغياب الكامل لقنوات الوصول إلى السلطة يشجع على ظهور أنماط بعينها للعمل الجماعي. ولكن عادة ما يضم النظام في مرحلة التحول، مزيجا من القنوات المفتوحة، والمغلقة، بحيث يصبح الانفتاح نسبياً وجزئياً.

وقد برهن التحليل على وجود علاقة وثيقة بين إتاحة سبل الوصول السياسي بفتح منافذ مؤسسية جديدة (كالانتخابات)، واتخاذ الجماعات المناوئة للنظام وغير الراضية عن سياساته، لأسلوب المعارضة السلمية عبر القنوات القانونية الرسمية المتاحة أمامها، مع امتناعها عن اللجوء إلى العنف. أي أن الجماعات في حالة توفر منافذ جديدة للمشاركة، تتخلى عن الاستراتيجية الراديكالية، وتقلع عن أساليب العمل الاحتجاجي، وتفضل اتباع الاستراتيجيات المعتدلة التي تقوم على أساليب العمل القانوني السلمي. وبذلك، يرتبط هذا النوع من الفرص بنشأة النمط القانوني المؤسسي للعمل الجماعي وانتهاجه للاستراتيجية السلمية[٥٥].

٢-طبيعة وهيكل النظام الحزبي: فرص التحول من جماعة ضغط إلى حزب سياسي:

المقصود بهذا البعد، اتصاف هيكل النظام الحزبي في مرحلة التحول، وعلى نحو غير مسبوق، بالنفاذية والمرونة إزاء الجماعات، مما يدفعها في الأجل القصير، للإسراع بالإمساك بفرصة تحدي النظام القائم ومحاولة التأثير في جهاز صنع القرار، بينما يحثها في الأجل الطويل، على التحول من جماعات "ضغط" أو "مصلحة" إلى تأسيس هياكل تنظيمية مركزية في صورة "أحزاب"، أي أنها تنتقل من التأثير على النظام لتعديل سياساته بما يتفق مع مصالحها، إلى "أحزاب" تستهدف إزاحة النظام القائم وتتطلع إلى السلطة.

فالانفتاح النسبي الذي يميز النظام الحزبي في فرنسا، مثلا، أدى إلى توجيه جهود الجماعات نحو تشكيل أحزاب وخوض غمار الانتخابات التنافسية المفتوحة، فليس هناك ما يمنع تحول أي جماعة إلى حزب. وفي المقابل، قد يتسم النظام الحزبي بالانغلاق والاستبعاد *Exclusionary*، كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث يسود نظام "ثنائي" لا يتيح أية فرصة لتأسيس حزب ثالث. ومع ذلك، تتوفر في الحزبين القائمين سمات المرونة والانفتاح النسبي على الجماعات والقضايا الجديدة. وهو ما يرتبط بجهاز لصنع القرار يتسم بالانفتاح الملحوظ أمام شتى المنظمات غير الحكومية، وهي أحد معالم الخصوصية المميزة للنظام الأمريكي والذي اشتهر بوجود فاعل وبارز لجماعات المصالح، المعروفة باللوبي.

ثالثا: هيكل التحالفات والصراعات السياسية: شبكة التفاعلات

ينقسم هذا البعد، بدوره، إلى عنصرين:

١-هياكل التحالفات والصراعات الداخلية :

هذه العلاقات التي تدخل بعض عناصر النخبة الحاكمة طرفا فيها، تتيح بقيامها قدرة لجماعة معينة، دون غيرها، على الوصول إلى مراكز السلطة والتأثير فيها، بما يشير إلى تمييزها على سائر الجماعات الأخرى، وقيام هيكل للفرص محاب لها أو متحيز لصالحها. وهي تختلف عن الروابط والائتلافات المؤقتة والتكتيكية التي تتشكل فجأة، ثم لا تلبث أن تزول سريعاً[٥٦]، دون أن يكون لها أدنى تأثير يذكر في هيكل الفرص. ويتغير هيكل التحالف في اتجاه الضعف أو القوة، فوهن الروابط بين جماعة معينة ودوائر صنع القرار، يدفعها إلى تعويض ذلك بتطوير هيكلها التنظيمي لضمان استمرارية التأثير في العملية السياسية. وعلى العكس، فإن تمتع الجماعة بمتانة روابط التحالف مع النخبة الحاكمة وصانعي السياسات، يكسبها قاعدة تنظيمية صلبة وتنوعا في الموارد من خلال وجود أجنحة مساندة لها داخل دائرة صنع القرار.

ومن ناحية أخرى، يقصد بهيكل الصراع مدى قدرة القوى المنافسة والمضادة للجماعة على تقييد أو تعويق عملية تعبئة العمل الجماعي. فبينما يفضي توحد النخب الحاكمة وتماسكها إلى تضييق هامش حركة المعارضة،و يعتبر حدوث انقسام حاد ومفاجئ داخل صفوفها عاملا مشجعا للقوى غير الممثلة سياسيا على ممارسة العمل الجماعي، كما يدفع بأقسام من النخبة إلى التحول إلى منابر والاضطلاع بدور المتحدث باسم بعض الجماعات، مما يزيد من رصيدها في مواجهة خصومها داخل نفس النخبة، ويوسع، في الآن ذاته، من هامش القوة التي تحوزها القوى المعارضة. وبعبارة أخرى، هناك اتجاه لتوسيع دائرة الصراعات بين النخب الرسمية، ومدها إلى خارج الهياكل المؤسسية للنظام القائم، واحتدام التنافس بين الأقسام والأجنحة المختلفة للنخبة يمنح الجماعات المناوئة فرصة تمكينها من تحدي النظام السياسي القائم وتغييره.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن سمات الهيكل التنظيمي للعمل الجماعي لا تعكس ملامح الإطار المؤسسي والقانوني القائم فقط، وإنما هي تتشكل وتتغير وفقا لعلاقات الاتفاق أو الاختلاف بين القوى المجتمعية تضمها شبكة معقدة من التحالفات والصراعات، بحيث تتحدد خصائص الهيكل المؤسسي لجهاز الدولة، ولشتى القوى المجتمعية الفاعلة على ضوء التوازنات القائمة بينها، ويكون ذلك بمثابة تجسيد للصيغة التفاعلية التي أفرزتها. وتتراوح شبكات التحالف بين حالتي الضعف أو القوة، فكلما وهنت، واقتربت إلى الضعف، قلت فرص المعارضة في تحدي الدولة، والعكس صحيح. بيد أنه لابد من التمييز بين نوعين منها:

أ-الفرص الجزئية المحدودة للتحالف: في النظم الديموقراطية، يرتبط ظهور الفرص بتبلور الانقسام داخل النخبة الحاكمة في أوقات الانتخابات، وما تشهده تلك من تعديل في خريطة الائتلافات الحزبية، مما يفتح النوافذ لإخضاع بعض السياسات العامة غير المقبولة للمراجعة والتعديل الجزئي. فيغلب على حالة تلك الدول تزامن عملية تبلور الانقسامات الداخلية في صفوف النخبة الحاكمة مع فترات عقد الانتخابات. وغالبا، ما يكون رد فعل العناصر المعارضة وأسلوب تعاطيها مع مثل هذه الفرص، التي تتاح لها بصفة منتظمة ومتجددة، هو إما تعبئة الموارد وتأسيس الهيكل التنظيمي للعمل الجماعي، أو الدخول في ائتلافات حزبية. حيث تتمتع الأحزاب، في مثل هذه الحالة، بثقل نسبي في اللعبة السياسية يفوق ما عداها من قوى المجتمع، بينما تعاني سائر الجماعات والمنظمات غير الحكومية هزالا نسبيا يدفعها للانخراط في ائتلافات. وفي هذا السياق، تتبدل معالم خريطة التحالفات السياسية بحسب ما تتمخض عنه العملية الانتخابية من نتائج، وتبعا لتوزيع الأصوات بين الحكومة والمعارضة، وقد تزيد حدة الجدل المثار حول بعض السياسات العامة مع حلول موعد الانتخابات، مما يكشف عن الخلافات والانشقاقات في صفوف النخبة الحاكمة، ويتيح فرصا جديدة للمعارضة لطرح الرؤى والمقترحات البديلة[٥٧].

ويبين من ذلك، أن التحالفات والصراعات في المجتمعات الديموقراطية ترتبط بتطورين : يترتب أحدهما على ما تنطوي عليه العملية الانتخابية من منافسات وائتلافات حزبية متنوعة ، وما تثيره الحملات الانتخابية، من مناظرات تدور بالأساس، حول السياسات المتبعة، مما يخلق فرصا للجماعات سواء للانخراط في بعض تلك الائتلافات التي يتم تشكيلها، أو للمشاركة بالحوار والرأي في فعاليات الجدل الدائر حول السياسات العامة، بينما ينجم ثانيهما، عن أي انقسام للنخبة الحاكمة حول الخيارات الأجدر بالاتباع.

ب- الفرص الكبرى للتحالف: في النظم غير الديموقراطية، قد ينجم التحول عن وقوع انقسام حاد أو تصدع مفاجئ في صفوف النخبة الحاكمة، مما يخلق "فرصة كبرى" أمام عناصر التحدي لإسقاط النظام القائم. فبرغم غياب آليات التنافس الانتخابي، إلا أنه قد يطرأ الانشقاق في صفوف النخبة، بما يتيح للمعارضة فرصا للدخول في تحالفات مع بعض عناصرها[٥٨]. فضعف روابط التحالف الحاكم يعني توسيع هيكل فرص جماعات الاحتجاج للانقضاض على النظام القائم والإجهاز عليه. بينما تؤدي قوة تماسكها إلى التضييق من نطاق الفرص المتاحة أمام العمل الاحتجاجي. ومن الواضح بجلاء أن الفرص الناجمة عن انشقاق النخبة الحاكمة وتفكك روابطها، قد تسفر عن انهيار النظام تماما، فهي تتيح لعناصر الرفض قدرة تعبوية تسمح لها بتقويض أركان النظام، على عكس حالة الدول الديموقراطية، التي تظهر فيها هذه الانقسامات بصفة دورية منتظمة بمواكبة كل دورة انتخابية، وتقتصر نتائجها على إعادة النظر في السياسات العامة.

٢-هياكل التحالفات والصراعات الخارجية: خريطة التفاعلات خارج الإطار الرسمي:

يترجم هذا البعد مدى ظهور أو اختفاء حلفاء للجماعة من خارجها. ويعني ذلك، هيكل التحالفات التي تربط الجماعة بغيرها من القوى الفاعلة في المجتمع، وهو ما أطلق عليه كريزي[٥٩]: "الهيكل الخارجي للتنظيم"، أي روابط التحالف بين جماعة معينة وغيرها من الجماعات الموجودة في محيطها السياسي.

ويمكن دراسة هذا العنصر من عدة زوايا ومنها مثلا: تراوح روابط التحالف بين "التعاطف" و"الالتزام "، وأشكال "المساندة"، و"المفاوضة"، و"الحماية"، و"الدفاع"[٦٠]، بالإضافة إلى تفاوت درجات التوافق السياسي والأيديولوجي والحزبي بين الحلفاء، والتأثير المزدوج لهيكل التحالف كسلاح ذي حدين أحدهما إيجابي، والآخر سلبي. فصحيح أنه يوفر موارد إضافية للجماعة، ويعزز من ركائز قوتها، غير أنه، في الوقت ذاته، قد يقلل من استقلاليتها إزاء مصادر الدعم والتأييد، كما يهدد قدرتها على البقاء على الساحة، إذا ما تخلى عنها هذا الحليف، أو اختفى، أو غاب أو توقف عن مساندتها لأي سبب كان. بيد أن تلك الإشكالية التي تطرح تهديدا يحيق بوجود الجماعة وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل يكون بمقدورها التغلب عليها، إذا ما استطاعت توسيع قاعدة مواردها من خلال الدخول في عدة تحالفات، مما يقلل من اعتمادها على دعم حليف واحد، ويزيد من قدرتها على الاستغناء عنه عند اللزوم. وكلما تنوعت شبكات التحالف، تعددت الفرص، وهو ما تحققه الجماعة ذات الطبيعة البرجماتية، بالمقارنة بالجماعة ذات التوجه الأيديولوجي، الجامد مما يؤدي إلى الحيلولة دون زيادة عدد حلفائها.

على نفس المنوال، فإن علاقة التحالف مع الدولة، ذات طرفين، حيث يكون من المفترض أن الدولة تتبنى، من جانبها، سياسة تقوم على تأسيس الروابط مع بعض الجماعات، بغية احتوائها أو تحييدها، ما تمثله من مصادر محتملة للتحدي. وقد يكون لها وجه إيجابي يكسب الجماعة الاعتراف العام بمشروعيتها، ويضفي عليها الصفة الرسمية، ويمنحها القدرة على الوصول إلى دوائر صنع القرار والحصول على الدعم الحكومي، باعتبارها آلية مؤسسية وسيطة تضطلع بوظيفة تمثيل فئة بعينها. غير أن الأثر الجانبي لاندماج الجماعة في النظام القائم، يكمن في تحجيم قدرتها على التعبئة التنظيمية المستقلة، وعرقلة دورها كأداة تعمل لصالح الجماعة التي تقوم بتمثيلها والتعبير عن مطالبها، مما يشعر أعضائها على مستوى القاعدة بالاغتراب إزاء القيادات التي تدعي التحدث باسمهم، والانفصال عن قمة الهيكل التنظيمي المفترض فيه أنه المدافع عنهم. الأمر الذي ينال من تضامن الجماعة وتماسكها، لأنه يقلل من مصداقيتها في أعين أعضائها، ويجعلها تبدو وكأنها جزء لا يتجزأ من النظام القائم، أو مجرد امتداد فرعي لجهاز الدولة يعمل لحسابه.

رابعا: التحول في مضمون السياسات العامة وقدرة الدولة على تنفيذها:

ينقسم هذا البعد إلى شقين أساسيين:

١- التحول في مضمون السياسات العامة:

كشفت دراسة *لفريدمان*[٦١] حول العمال ورجال الأعمال في كل من فرنسا والولايات المتحدة أنه حتى لو تساوت قوة رجال الأعمال في البلدين، لظل العمال في الأولى أقوى منهم في الثانية، وتتبدى في هذه الحالة الأهمية الحيوية للدور الذي تلعبه "السياسة العامة للدولة" في تشكيل معالم هيكل الفرص ورسم ملامحه في أذهان القوى الراغبة في تحدي النظام القائم وممارسة العمل الجماعي، علاوة على تحديد أثره في منح الجماعات القدرة على الاستمرار. فالدولة الفرنسية حريصة على التدخل في تنظيم العلاقات الصناعية وحسم النزاعات، وإنهاء الإضرابات، بينما تفضل السياسة الأمريكية "عدم التدخل"، وترك نزاعات العمل لتحسمها موازين القوى. وبصفة عامة، ينجم التعديل في محتوى بعض السياسات عن عوامل عدة منها: التغير في الحكومة، أو في التوجهات الأيديولوجية للنخب الرسمية والأحزاب الحاكمة، أو في موقف التنظيمات الوسيطة، وجماعات الضغط المعنية، أو التحول في الخيارات والتفضيلات الذاتية للمؤسسة المنوطة بمهمة صنع السياسة أو وضعها موضع التنفيذ، كما يتوقف سلوك العاملين في كل جهاز على طبيعة التنشئة التي يتلقونها، ونمط العلاقات القائمة بداخله، فضلا عن التغير في اتجاهات الرأي العام السائد. وبطبيعة الحال، قد يأتي التحول في مضمون السياسات المتبعة نتاجا لتضافر عاملين أو أكثر.

٢-قوة جهاز الدولة ومستوى الفعالية التنفيذية:

يعبر هذا البعد عن قدرة النظام على نقل السياسات الجديدة التي اتخذها إلى حيز التنفيذ، بغض النظر عما يتعرض له من مقاومة أو تحديات داخلية أو خارجية على أيدي القوى المناوئة أو المتضررة. وهو ما أطلق عليه *روشت*[٦٢]: "قدرة النظام على تنفيذ السياسة العامة"، وعرفه بأنه: "استطاعة السلطة التنفيذية تطبيق السياسات الموضوعة مهما بلغت درجة رفض القوى المعارضة لها في المجتمع". كما عرفته *ديلا بورتا*[٦٣] بأنه: "قدرة النظام على الاستجابة للجماعات المطالبة بالتغيير والتجاوب معها بتعديل هيكل الفرص القائم ووضع سياسات جديدة، دون أن يتعرض للانكشاف أمام التحديات، وخصوصا من جانب تلك القوى المستفيدة من الوضع القائم، والمدافعة عن استمراره، والتي ترفض التغيير لما سيجره عليها من تهديد لمكاسبها وامتيازاتها، أو لما سيترتب عليه من إضرار بمصالحها، وتقليل من مكانتها النسبية". كما أبرزت الأهمية البالغة لهذا العنصر، كمتغير مستقل، ضاربة المثل بالحركة الطلابية في الصين عام ١٩٨٩.

وعليه، فالقدرة التنفيذية هي بعد جوهري لهيكل الفرص، لأنها تعكس استطاعة الدولة تطبيق ما وضعته من سياسات، مع قدرتها على ضبط المعارضة، والحيلولة دون إعاقتها لعملية التنفيذ، وتشتمل على حزمة الخطط والبرامج، إلى جانب الآليات والتدابير التي تثير مسألة فعالية جهاز الدولة، وخصوصا في بعدها القمعي. وكلما تنامت تلك القدرة، قل احتمال تأسيس جماعات تستخدم العنف أسلوبا لها، لاسيما وأنها تعرف مسبقا، وعلى وجه اليقين، بقدرة النظام على دحرها. والعكس صحيح، حيث يقل احتمال ظهور جماعات معتدلة تنهج أسلوب العمل السلمي عبر القنوات المؤسسية المتاحة، كلما اتجهت تلك القدرة نحو التقلص، بما يغري القوى المناوئة على تصعيد الاحتجاج وتبني استراتيجيات راديكالية تقوم على استخدام العنف، طالما أن ما تسفر عنه من مخاطر، ستظل في حدود طاقتها على التحمل، ولن تهدد وجودها ذاته.

وهكذا، فإن دراسة العمل الجماعي من منظور "هيكل الفرص السياسية" كأداة تحليل، يقود إلى أن أغلب الجماعات تدين بالفضل في ظهورها للتحول في نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع. كالقول بأن الانفتاح في الهيكل المؤسسي للنظام القائم، إذا ما رافقته قدرة عالية على تنفيذ السياسة العامة، يؤدي إلى تسهيل العمل الجماعي عبر القنوات المؤسسية، بينما يؤدي انغلاق هيكل النظام، إذا صاحبه عجز مؤسسي عن تنفيذ السياسة العامة إلى تشجيع النمط الراديكالي للعمل الجماعي. وتتغير أشكال الفرص وتتبدل أنواعها بتغير ذلك البعد من أبعاد هيكل الفرص الذي طرأ عليه التحول من ناحية، وبحسب حجم هذا التحول ومدى شموله، ودرجة حدته، وعما إذا كان يشكل انقطاعا أم استمرارية في المسار من ناحية ثانية. فالفرص التي تأتي على أثر تصدع حاد أو انشقاق مفاجئ في صفوف النخبة الحاكمة، تعصف بركائز استقرار النظام القائم، وتسفر عن انهياره الشامل، على أيدي معارضيه، بما يمثل انقطاعا في المسار.

المبحث الثالث: المقولات الأساسية للمفهوم

يتجلى مما سبق، كيف تلعب الفرصة دور العامل الحاسم في التغيير، فقد توجد مقدمات التحول في وقت سابق، قبل ظهورها، كالشعور بالسخط، وفقدان الأيديولوجية الرسمية للمصداقية، أو تدني أسس شرعية النظام السياسي القائم، وسقوط مسوغاتها في أعين أغلب المحكومين، ورغم ذلك، لا يتأسس العمل الجماعي، إلى أن تولد الفرصة الحقيقية لقيامه. وهو ما لا يمكن رده إلى عوامل ذاتية تتعلق بالخصائص المميزة للجماعة فقط، وإنما كذلك إلى عوامل تتعلق بالدولة وبالسياق البيئي المحيط، ومدى محاباة النظام أو تحيز النخبة أو جهاز الدولة لجماعات بعينها دون سواها، في مجتمع يعرف التعددية والانقسامات.

بيد أن دراسة العمل الجماعي تتطلب رصد تلك التغيرات التي تطرأ على الهياكل المؤسسية وعلاقات الصراع والتحالف والدوافع الفردية والقدرات التعبوية والتنظيمية لدى الجماعة ذاتها، والتي

يترتب عليها مراجعة النظرة لهيكل الفرص على أنه يتألف من خريطة ثابتة من المؤسسات والروابط وهياكل التعاون والصراع، بينما هو في حقيقته يتضمن قوى ذات صفة حركية، وفي حالة تفاعل وتغير مستمر، بحيث يترتب عليها، إما التغيير في بعض ملامح الهيكل القائم، أو إفراز هيكل جديد تماما للفرص السياسية.

وقد كان تصاعد ظاهرة التحول في عديد من المجتمعات مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وراء موجة من الاجتهادات البحثية التي حاولت سبر أغوار هذه الظاهرة واستجلاء أبعادها الأساسية، ويعود الفضل لهذه الإسهامات في بلورة مفهوم "الفرص" وصقله وتنقيحه. ثم طرح مجموعة متكاملة من المقولات المشتقة من المفهوم، والتي يمكن للباحث الاسترشاد بها، وهو بصدد دراسة عملية التحول المجتمعي.

أولا: تغير هيكل الفرص من مرحلة لأخرى:

أفرزت الاجتهادات البحثية حول "الجماعات" في التسعينيات مقولة مفادها، أن هيكل الفرص هو دائماً عرضة للتغيير والتعديل من لحظة إلى أخرى، مما يعكس جوانب التقلب في العملية السياسية التي تتعدد مساراتها، وتمر بعديد من التحولات والتبدلات وبين مراحل صعود وهبوط، والمحصلة هي أن الجماعات التي تتشكل في سياقها تصبح، بدورها عرضة للتغير بين أنماط متباينة، فتحمل سمات التنظيم والمؤسسية تارة، وتأخذ منحى الاحتجاج السلمي والإضراب تارة ثانية، وتسلك سبل الثورة والعنف والتمرد العفوي تارة ثالثة.

وبصفة عامة، تكشف الأدبيات[٦٤] عن اتجاهين في التمييز بين أنواع الفرص وفقا لمراحل العمل الجماعي:

١- التقسيم الثنائي للفرص: تندرج تحت هذا التقسيم ثنائيتان تميزان بين أنواع الفرص:

أ-التمييز بين فرص النشأة وفرص التعبئة: ففي مرحلة التأسيس، تغلب على الجماعة سمات العفوية والتلقائية في دوافع التحرك وأشكاله ونتائجه التي تتحدد بناء على الأوضاع المؤسسية السائدة، ثم ينتقل القادة في مرحلة تالية إلى ممارسة النشاط، فلا تكتفي الجماعة، بالموارد المتاحة، كمعطيات كما كان الحال من قبل، وإنما يبذل منظموها جهودا أكبر، سواء في صياغة الإطار الفكري، أو في جذب انتباه وسائل الإعلام، أو في اختيار الاستراتيجية الملائمة للتأثير. وهنا، يلاحظ أن الجماعة قد تنجح في تعبئة أعداد تفوق عضويتها الرسمية (الدفترية)، أو قد تعرف تغيرا نوعيا في الإمكانيات بزيادة درجة التزام الأعضاء، ولا سيما الكوادر النشطة، بأهدافها وتمسكهم بها، أو تنامي قدرتهم على ابتكار أساليب جديدة للحركة..الخ.

وفي مرحلة النمو تولد فرص ممارسة النشاط: حيث تبرز حاجة الجماعة إلى نوع آخر من الموارد لكي تتطور، كارتفاع مستوى وعي الأعضاء، أو ظهور عناصر مؤيدة لها داخل النخبة الحاكمة، أو تأسيس شبكات من التحالفات غير الرسمية، أو نمو قدرتها الإعلامية، وأن يقوم هيكل

التعبئة على مزيد من التوافق والانسجام بين كافة عناصر الجماعة، بحيث تختفي تدريجيا الانقسامات والخلافات الفرعية بداخلها. ويتضح بذلك، أن موارد العمل الجماعي يجب أن تقاس من جانبين: أحدهما كمي، يتعلق بحجم العضوية وقيمة الاشتراكات..الخ، والآخر كيفي، يتعلق بنوعيتها، كما يعني بالمصدر الذي تستمد منه الجماعة مواردها.

فمن المعروف، على سبيل المثال، أن مصدر دخل الجماعة هو المحدد الرئيس لتوجهها نحو أهداف معينة أو تحولها عنها. وكلما اعتمدت الجماعة على التمويل الذاتي، كلما تطابقت أهدافها مع مصالح أعضائها، بحيث تترجم قراراتها مطالبهم، مما ينم عن استقلالها الكامل عن الدولة وسائر الجماعات. بينما يؤدي اعتماد الجماعة جزئيا على الدعم الحكومي إلى تحويلها إلى جماعة مصلحة تقوم بالوساطة بين الدولة، وأعضائها، كجزء لا يتجزأ من وظائف النظام السياسي ذاته. أما إذا أتى تمويل ميزانية الجماعة في أغلب بنوده من الدولة، اندمجت الجماعة في جهازها، وغدت امتدادا فرعيا مكملا وتابعا له، يحدد أهدافه ووسائله حسب ما يملى عليه، أي أن الدولة تغدو هي المحدد لجدول أعمال الجماعة، ولعملية صنع القرار داخلها[٦٥].

والعكس صحيح، فكلما تنوعت الموارد التي تعتمد عليها الجماعة في تمويل نشاطها، وتعددت مصادرها، واختلفت جهات الحصول عليها، تمتعت الجماعة بمزيد من الاستقلالية وحرية الحركة في تبني ما تشاء من خيارات، وتحديد تفضيلاتها، وصنع قراراتها، سواء إزاء الدولة أو إزاء غيرها من الجماعات.

ب-التمييز بين نوعين من فرص نجاح العمل الجماعي: هذا التقسيم يتخذ من نتائج العمل الجماعي معيارا لتحديد نوع الفرص التي تحظى بها الجماعات، ويفرق بينها بحسب درجة نجاحها أو إخفاقها في بلوغ غاياتها المنشودة، فنجاح العمل الجماعي يعني أحد أمرين: أولهما، اكتساب صفة مؤسسية قانونية بما يفيد التحول إلى لوبي منظم وفقما ذكر *كريزي*[٦٦] بأنه: "عملية مؤسسية تعترف فيها الحكومة، والمنظمات الرسمية، والرأي العام للجماعة بأحقية التحدث باسم أفرادها. وعندئذ، تفقد صفتها كعمل عفوي تلقائي غير منظم، وتتحول إلى "جماعة ضغط" أو "جماعة مصلحة" ذات وجود رسمي". وقد يتم استيعابها داخل حزب سياسي، أو قد تندمج في جهاز بيروقراطي، أي أنها تكتسب صفة "مؤسسية". ويكون من اليسير على الباحث أن يتتبع تطور التشريعات المنظمة للعمل الجماعي في أي دولة لتفسير ما تلقاه الجماعات المختلفة فيها من فرص متفاوتة في فترات معينة، دون غيرها، أو للتنبؤ بفرص ميلاد جماعات جديدة في المستقبل.

وثانيهما، إنجاز الهدف أي تغيير الوضع القائم. فمعيار نجاح الجماعة لا يقاس بقدرتها على تمثيل المصالح والدفاع عنها، بقدر ما يقاس بحجم تأثيرها في لغة الخطاب المهيمن على الساحة، وفيما يغلب على النظام القائم من سمات، كتغيير بعض ملامحه الاستبعادية. وجوهر العمل الجماعي الفعال هو تغيير الواقع المجتمعي السائد، وتعديل ما هو مستقر وراسخ من ممارسات، وقيم، ومفاهيم.

فهو لا يتوقف عند الحصول على الاعتراف الرسمي بوجوده كتنظيم، ينحصر في وظائف التكتيل والتجميع والتعبير عن مصالح فئوية، وإنما يتعدى ذلك إلى التمكن، بالفعل، من تغيير الملامح الرئيسية للأوضاع القائمة، لصالحه، ودفع النظام إلى إعادة النظر في بعض سياساته العامة المتبعة، لاسيما تلك التي تنطوي على إجحاف بحقوق الجماعة.

وفضا للاشتباك بين وجهتي النظر السابقتين، كشفت الدراسات التطبيقية[٦٧] أن تطور الجماعات لم ينقلها دائما على مسار واحد من نجاح إلى نجاح، وإنما هي تتقلب ما بين الازدهار والانحسار، وكثيرا ما تتوارى الجماعة، ثم يتم إحياؤها لتعاود الظهور من جديد. وهنا، يثور التساؤل حول أثر تحقيق أهداف الجماعة على وجودها؟ وفي معرض الإجابة، أكدت التحليلات أن تحقق أهداف الجماعة، قد يدعم قدرتها على البقاء والاستمرار، كما أنه قد يتسبب في اختفائها بمجرد استجابة النظام لمطالبها، حيث تسقط مسوغات وجودها.

٣-التقسيم الثلاثي للفرص: النشأة -النشاط-الفعالية:

أشار محللو التنظيم الاجتماعي إلى أنه يمر بعملية تطور ثلاثي، ينتقل خلالها من أنماط قيمية، إلى ممارسات وأنشطة عملية، ثم ترتيبات مؤسسية تعكس نمطا معينا لتوزيع القوة. هذه العملية تفرز هيكلا من الفرص يتضمن مزيجا من الخبرات التي قد تسهل أو تعرقل العمل الجماعي. ومن هذا المنطلق، يتضح دور الفرص في تغيير المجتمع، حيث ينتج عن وجودها تعبئة الأفراد والجماعات حول نماذج جديدة للتنظيم، أو توجيه المنظمات القائمة، بالفعل، نحو تبني قضايا جديدة، بحيث تلعب دورا فاعلا في تغيير الملامح الرئيسية للواقع المحيط بها، من خلال إعادة رسم الخريطة التنظيمية للمجتمع. وبذلك، صار مفهوم "الفرص" مفهوماً محورياً في تشخيص الدوافع الكامنة وراء ظهور أية جماعة، وتطورها، علاوة على فعاليتها من حيث الحفاظ على وجودها ذاته، أو من زاوية القدرة على التأثير والتغيير.

أ-مرحلة المدخلات: فرص نشأة الجماعة وتأسيسها: في معظم الأحوال، تجعل عملية التحول المجتمعي النظام السياسي أكثر انكشافا وتعرضاً للتحديات، وهذه هي "الفرصة" التي تعد متطلبا سابقا لقيام أية جماعة، حيث يفوق وزن الفرص وزن عمليتي الإدراك والتعبئة في مرحلة النشأة الأولى، كما أن تكوين الجماعة يتيح خبرات سابقة ودروس مستفادة يمكن أن تسترشد بها الجماعات، التالية لها في الظهور.

وفي هذا الإطار، ميز *بروكيت* بين نوعين من الجماعات: "جماعات رائدة"، و"جماعات لاحقة". الأولى، هي التي تأسست في وقت سابق، وكان ظهورها سببا في تغيير معالم البيئة التي نشأت في ظلها الجماعات اللاحقة. وتلك الأخيرة، استمدت الحافز على التعبئة من وجود جماعات سبقتها. وبينما يتزايد وزن الهيكل المؤسسي في النوع الأول، يقل في النوع الثاني. ذلك، أن الجماعات الأسبق

تزيد من تعريض النظام القائم للتحديات، وتتسبب في انكشافه أمام الجماعات التالية، وعجزه عن مقاومة ضغوطها. فحركة الأمريكيين الهنود في الولايات المتحدة تدين بنجاحها في الستينيات إلى حركات الحقوق المدنية والطلابية والنسائية ومعارضي حرب فيتنام، لأنها أخذت بزمام المبادرة في تحدي النظام القائم

إلا أنه ليس من الصحيح، على طول الخط أن ظهور حركات احتجاج مبكرة تؤدي دائما إلى تحسين المراكز التفاوضية لكافة الجماعات التي تعقبها أو تأتي بعدها. ولا يمكن القطع بأن كل الجماعات اللاحقة سوف تصادف، بالضرورة، نطاقا أوسع من الفرص الناجمة عن وجود جماعات سابقة تحدت الدولة. وإنما ترتهن الفرص بمدى قدرة تلك القوى على الاستفادة من الدروس السابقة التي تركتها لها الجماعات الرائدة على كافة المستويات الفكرية، والتكتيكية، والتنظيمية. بيد أن الجماعات السابقة قد تلعب دورا عكسيا بإضعاف قدرة الجماعات اللاحقة وإعاقة حركتها، سواء قامت في بلد آخر، حيث تتباين الفرص في نطاقها وحجمها ونوعيتها من دولة لأخرى أو قامت في داخل نفس الدولة[٦٨].

فقد يكون لظهور الجماعة مضاعفات سلبية نتيجة أنها حصدت معظم الانتصارات، وأجبرت الدولة على تلبية جميع مطالبها بإدخال كافة الإصلاحات المبتغاة، ولم تبق شيئا لمن يأتون خلفها للمطالبة به.

وعموما، فإن الجماعة السابقة تطرح نموذجا من الأفكار والقضايا ومنظومة من القيم والمبادئ، كما تستخدم جملة من الاستراتيجيات وبرامج العمل والأنشطة التي يمكن للجماعات اللاحقة أن تحتذي بها، وتسير على هداها وهي تصنع قراراتها، وتضع جدول أعمالها، وتحدد استراتجيتها. كما أن مجرد ظهور الجماعة وتحديها للنظام القائم يشكل، في حد ذاته، حافزا مشجعا للجماعات الأخرى، يدفعها لتعبئة صفوفها.

ويتبدى مما سبق، أن ظهور جماعة رائدة يغير خريطة العوامل المؤثرة على ظهور جماعات مماثلة في فترة تالية، غير أن مضمون هذا التغيير في ملامح هيكل الفرص واتجاهه، إنما يتوقف على نوع الجماعة ذاتها. فإذا كانت ثورية، فإنها، في الغالب، تضعف النظام. أما الجماعات المعتدلة الرامية إلى الإصلاح التدريجي، فإنها، في الأغلب، لا تنال بأي صورة تذكر من استقرار النظام، الأمر الذي قد يأتي بنتيجة عكسية، وتحتفظ الدولة بقوتها، وربما تعزز مركزها بتطوير آلياتها القمعية، للتصدي لأي تحديات جديدة.

أي أن تأخر الجماعة ليس دائما في صالحها كميزة لها، على افتراض أنها تجابه نظاما منكشفا مهتز الأركان، أو أن باستطاعتها التعلم من الدروس المستقاة من واقع الخبرات السابقة. فظهور جماعات معينة يتيح فرصا تماما كما يخلق قيودا ومعوقات أمام الجماعات التي تعقبها، وتتوقف قدرة

الجماعة اللاحقة في استثمار الفرص أو تحجيم القيود على مدى نجاحها في الاستفادة من تجارب الجماعات الأخرى، كما ترتهن بطرحها لما هو جديد من قضايا، واستعانتها بأساليب مبتكرة لم تتعرض لها أو تطرقها الجماعات السابقة.

ب-مرحلة العملية: فرص تطور الجماعة: تتسم مجموعة الفرص التي يشتمل عليها السياق السياسي المحيط بالجماعات وقت نشوئها بالاستمرارية، بحيث تواصل تأثيرها على مسار الجماعة وتطورها في المراحل التالية لتأسيسها. ولذا، فإن تباين خصائص الهياكل المؤسسية للنظم السياسية يفضي إلى تباين مسارات تطور الجماعات واستراتيجياتها، حتى لو كانت متماثلة في ظروف نشأتها وتأسيسها. ففي ألمانيا، شجعت سهولة الوصول للسلطة على اكتساب جماعات البيئة صفة مؤسسية وتحولها إلى "حزب الخضر"، بينما حال غياب فرصة مماثلة لدى نظيرتها الأمريكية دون تطورها مؤسسيا في صورة حزب سياسي.

ويتجلى من ذلك، أن مسار تطور الجماعة واتخاذها للطابع المؤسسي أو الراديكالي، قد تحدد على ضوء الفرص التي أتاحها النظام الانتخابي، ومدى ما اتسم به من انفتاح أو انغلاق. كما أن وحدة أهداف الجماعات في المراحل المبكرة لظهورها لا تضمن، بالضرورة أو على نحو قاطع، تطابق أو تماثل مسارات نموها وتطورها في المراحل اللاحقة، ناهيك عما تتمخض عنه من نتائج. فقد تنشأ الجماعات في دول متعددة لتحقيق نفس الغايات، ويتحول بعضها، في مرحلة ثانية، إلى ارتداء ثوب الحزب، بينما يتحول البعض الآخر إلى صيغة اللوبي أو جماعة الضغط، ويأخذ بعضها الثالث صورة العمل السري تحت الأرض.

غير أن ما يميز مراحل التطور المواكبة لعملية التعبئة التنظيمية عن المراحل الأولى المبكرة المرتبطة بنشوء الجماعة، هو أن تأثير الفرص لم يعد مستقلا، وإنما يغدو، عقب ممارسة النشاط، أحد مخرجات التفاعل بين تلك الجماعة كفاعل موجود على الساحة من ناحية، والسياق البيئي المحيط الذي تمارس نشاطها في إطاره وتتحرك بداخله من ناحية ثانية، وتكون محصلته إما تعظيم الفرص أو تقليصها .

ج-مرحلة النتائج والمخرجات: مصير العمل الجماعي وفرص فعاليته: نقطة البدء في تحليل دور الجماعة في تغيير الوضع الراهن هي الجمع بين الأهداف والاستراتيجية المعلنة، وما تضطلع به من ممارسات وأنشطة عملية وما يصدر عنها على أرض الواقع من تحركات فعلية. ذلك، بهدف التعرف على درجة التحدي الذي تمثله الجماعة بالنسبة للدولة، والذي يتولد عنه رد فعل النظام، إما بالتجاوب معها، أو بالاستجابة الجزئية، وتلبية بعض مطالبها دون البعض الآخر، أو بتجاهلها والضرب

بمطالبها عرض الحائط. ويتحدد بالتالي، مصير الجماعة ونصيبها من النجاح أو الإخفاق، ومستوى فعاليتها.

وقد ينتهي وجود الجماعة نتيجة العديد من الأسباب: يعود بعضها إلى دور الخصوم والجماعات المنافسة، ومنها تعبئة القوى المضادة *Counter Mobilization* ، أو انتهاج الدولة لسياسة قمعية ضدها بغية احتوائها أو استيعابها، مع تحييد ضغوطها، أو حتى القضاء عليها وتصفيتها، ومنها ما يعزى إلى الجماعة نفسها وما يعتريها من أوجه قصور أو نقاط ضعف ذاتية، خصوصا فيما يتعلق بانخفاض درجة التماسك، أو الافتقار إلى التضامن بين الأعضاء وبعضهم البعض على المستوى الأفقي، أو بين القيادة في قمة الهيكل التنظيمي والقاعدة الشعبية العريضة في سفح هذا الهيكل على المستوى الرأسي[٦٩]. وعليه، فإن الجماعات لا تصنع الفرص لنفسها أو لحلفائها فقط، ولكنها قد تخلق فرصاً للخصوم وللقوى المعادية، بتحفيزها على التعبئة المضادة، ولعل من أشهر الأمثلة: انفجار الصراع الإثني في كل من الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغوسلافي السابقين، كمحصلة لعمليات التعبئة والتعبئة المضادة التي قادت النخب الحاكمة إلى تقديم سلسلة من التنازلات لاسترضاء الجماعات المتنافسة والمتصارعة، برغم ما يوجد بينها من تعارض في المصالح وتضارب في الأهداف، لتبوء تلك التنازلات، في نهاية المطاف، بانفراط عقد الدولتين. ومن الجدير بالملاحظة، أن إنجاز الجماعة للهدف الذي تأسست من أجله، قد يكون من أهم أسباب إنهاء وجودها، ولذا فإن تعدد أهداف الجماعة، وعدم الاقتصار على هدف واحد بعينه، قد يساعدها في "البقاء" على الساحة، حتى في حالة تحقيق بعض الأهداف، لأنه يوفر لها ذريعة للاستمرار ومبررا للوجود لتحقيق ما تبقى من أهداف. وصحيح أن تعدد الأهداف على جدول الأعمال، قد يؤثر سلبا، إذا ما اقترن بتشتت الجهود في اتجاهات متفرقة، إلا أن ترتيب الغايات كأولويات متدرجة، بحسب إلحاحها النسبي، قد يتفادى حدوث ذلك.

ثانيا: ارتباط الفرص بالتغيير في النظام السياسي:

تمخضت محاولات تصنيف الفرص، عن تعدد التصنيفات مع تعدد المعايير التي تم استخدامها للتمييز بين أنواع الفرص المختلفة. ولذا، يلزم استعراض أهم تلك التصنيفات، كمقدمة لفهم علاقة الارتباط الوثيق بين حجم الفرص المتاحة للجماعة، وطبيعة ومدى التحول الفعلي اللاحق بالنظام السياسي الذي تنشأ في ظله.

١-تصنيف الفرص وفقا لمعيار درجة التغيير :

يوضح هذا التصنيف، ارتباط نوع الفرصة بمدى كلية أو جزئية التغيير:

أ-الفرصة الكبرى *Big Opportunity* أو اللحظة التاريخية المفتوحة: *Open historical Moment*: عرفها *جورفيتش*[٧٠] : "بالفرصة التي تظهر في أعقاب حرب كبرى، أو أزمة اقتصادية دولية يدخل على أثرها الفاعلون في مساومات من أجل إعادة ترتيب الأوضاع السياسية التي تمر

بحالة سيولة، وتنتهي بإرساء ترتيبات جديدة". هذه المرحلة تعبر عن انقطاع *Discontinuity* في المسار، أو انهيار أو سقوط شامل لأركان النظام القائم، تتحول على إثره أغلب ثوابته إلى أوضاع مؤقتة، يجري إعادة بنائها من جديد.

فهناك أوقات استثنائية تنكشف فيها الدولة تماما أمام كافة القوى المعارضة، وتلك "الفرص الكبرى" تكون متاحة لشتى أنواع الجماعات على قدم المساواة، على الرغم من اختلافها. ولكن في أغلب الأوقات الأخرى التي لا تشهد مثل هذه الفرص الاستثنائية، قد لا يكون أمام العناصر المناوئة إلا الانتظار لحين ظهورها.

ب-"الفرص المحدودة"*Limited Opportunity* : "نافذة السياسة": *Policy Window*: في مقابل الفرص الكبرى التي تقترن بحدوث تحول جذري يطال النظام السياسي القائم بكافة مقوماته وأبعاده، برز مفهوم "الفرصة الجزئية"، وهي تلك الأصغر حجما، والأضيق نطاقا التي تتعلق تحديدا بقضية أو بسياسة بعينها. فقد يولد العمل الجماعي، في ظل تغيير محدود يقتصر فقط على بعض أو إحدى مكونات النظام، كأن تنطوي مراجعة بعض السياسات على إعادة ترتيب الأولويات التي تقع على جدول أعمال الحكومة، بما يفتح نوافذ ضيقة للجماعات المعنية بتلك القضايا، تحديدا، والساعية إلى وضع مصالحها في بؤرة الاهتمام.

وعلى هذا المنوال، يمكن فهم لماذا شهدت الساحة الدولية في نهاية الستينيات صعود الحركات النسائية، وشهدت في حقبة السبعينيات بروز الحركات المناهضة للانتشار النووي، في حين ارتبطت الثمانينيات بتنامي حركات السلام، وعرفت التسعينيات صعودا للحركات المضادة للعولمة، التي بلغت ذروة النضج والتبلور مع مقدم القرن الواحد والعشرين، (فيما عرف بالمنتدى الاجتماعي العالمي[٧١]). وقد استخدم *ماكارثي* مفهوم "النافذة" للإشارة إلى: "الفرص التي تنفتح مؤقتا لأنصار مشروعات أو سياسات محددة بعينها، وتنتج عن تغير جزئي في بعض جوانب أو مجالات السياسة العامة فقط، وليس في النظام ككل".

وقد يحدث ذلك على أثر وقوع أحداث معينة، بمحض الصدفة، يترتب عليها تسليط الضوء على قضية أو فتح ملف أو إثارة موضوع بعينه. ويبين من ذلك، أن الجماعة قد لا يكون لها أي دور في صنع أو إفراز الفرص، لأنها نتجت أصلاً عن حوادث غير متوقعة خارج نطاق تحكمها، ولكن المهم هو كيف تصرفت الجماعة، وكيف جاء رد فعلها بالسرعة والشكل الذي يتناسب مع الفرصة الجديدة، وبغض النظر عن وقوعها فجأة وقصر مدتها، فضلا عن محدودية نطاقها. حيث يكون في استطاعة الجماعة تعظيم الفرص، وربما تحويلها إلى فرص كبرى، إذا ما أحسنت توظيفها واستثمارها. وقد تنجم نفس الفرص، عن أفعال متعمدة، إذا قام المهتمون بقضية ما بالتأثير في السياسة المتبعة صوبها، عبر القنوات التشريعية لا التنفيذية، إذ أن إدراج القضايا على الأجندة التشريعية يحتاج إلى

دراسات قانونية وفنية متخصصة عادة ما تلجأ المؤسسات البرلمانية إلى الاستعانة بالجماعات، كمصدر لتوفير المعلومات والخبرات اللازمة بشأنها[٧٢].

ج-"الفرص النسبية": *Relative Opportunity*: يشير هذا المفهوم إلى فرص ترتبط بحدوث تغير "جزئي" فيما يتعلق بقضايا محددة بعينها، دون أن يؤثر في الهيكل الكلي للفرص، أو يمتد التغيير إلى مجمل خصائصه العامة. ويختلف حجم هذه الفرص بحسب أسلوب العمل الذي تختاره الجماعة وتتبناه كاستراتيجية لها. ويلعب القادة المنظمون وكوادر النشطاء دورا محوريا في تقويم الفرص، حيث يميلون إلى المبالغة في التفاؤل عند تقدير حجمها، بينما يقللون من قيمة القيود، وهو ما يقع في صميم وظيفتهم التعبوية، شحذا لهمة الجماعة ودفعا لإرادتها، وهو ما يقتضي غرس الاعتقاد لديها بإمكانية التغيير، وأن الظروف القائمة ليست حتمية أو أبدية، وأن في استطاعتها أن تخلق الفرص لنفسها كمفتاح لنجاحها وفعاليتها.

وباختصار، فإن إرادة التحدي تشمل الشعور بإلحاح التغيير كمطلب جماعي، وبإمكانيته، وبضرورة التحرك الإيجابي لتحقيقه، علاوة على ثقة الجماعة بقدرتها على التغيير، كهدف قابل للتحقيق، وكغاية ممكنة.

وقد قام *جامسون وماير*[٧٣] برسم خط متصل يمتد بين طرفين: أحدهما، يمثل العناصر الثابتة في النظام السياسي، التي يخلق تغيرها فرصا كبرى للجماعات المتحدية. وثانيهما، يقف عند العناصر المتقلبة التي يفتح تغيرها نوافذ ضيقة. الأولى، تشير إلى الهيكل المؤسسي، والإطار القانوني، ومنظومة القيم والتقاليد الراسخة على مدى حقب طويلة، بينما تتمثل الثانية في مضمون السياسات العامة، وأساليب وإجراءات تنفيذها، وفي واقع الأمر أن الفرص الحقيقية عادة ما تقع على نقطة ما على هذا المتصل.

٣-تصنيف الفرص وفقا لمعيار المؤسسية:

يمكن في هذا السياق وضع الفرص على خط متصل بين قطبين: أحدهما، مؤسسي، والآخر، ثوري.

أ-الفرص المؤسسية: *Institutional* : تنجم عن تحولات تلم بالهيكل القانوني الرسمي، وتتيح فرصا أكبر للجماعات المناهضة للوصول إلى السلطة، مما يرتب ظهور حركات ذات نهج إصلاحي، تميل إلى استخدام الوسائل المؤسسية السلمية. نفس الحركات قد تنجم أيضا عن ظهور حلفاء للجماعات داخل النخبة الحاكمة.

ب-الفرص الثورية:*Revolutionary* : يعكس ظهور الجماعات التي تقع على الطرف الآخر الراديكالي، التغير الملم بالأبعاد غير المؤسسية لهيكل الفرص، كأن يصيب التدهور أداء الأجهزة الأمنية المسئولة عن الضبط، ويفرز فرصا ثورية تحفز على ظهور صور الاحتجاج الأكثر تشدداً، مع

تصعيد نشاطها المناوئ للنظام وتفضيل العمل عبر الوسائل غير المؤسسية، بما في ذلك الميل إلى استخدام العنف. كما يفضي وقوع انقسام حاد أو مفاجئ في صفوف النخبة الحاكمة، أو انهيار أو تصدع في شبكة التحالفات الاستراتيجية للنظام، إلى التعجيل ببروز نفس النوع المتشدد من الجماعات، حيث يضعف الانشقاق الداخلي في بنية السلطة من قبضة جهاز الدولة وسيطرته على المجتمع، كما يقلل من قدرته على ضبط عناصر التمرد.

بعبارة أخرى، ترتبط فرص صعود الجماعات الثورية بحدوث تحولات كلية في هيكل النظام السياسي القائم، على نحو يقربه من حالة الانهيار أو السقوط الشامل، بينما تقترن فرص صعود حركات الإصلاح ذات التوجهات المعتدلة بالتغييرات الجزئية المحدودة التي تلحق ببعض جوانب النظام أو ببعض سياساته، كالانتقال من أسلوب التعيين إلى الانتخاب، أو فتح قنوات مؤسسية جديدة للوصول للسلطة. حيث تتباين الفرص الناجمة عن تدني درجة الضبط الاجتماعي، أو تغير السياسة الأمنية عن تلك الناتجة عن توسيع هامش حريات التعبير عبر وسائل الإعلام، والصحافة. فالأولى، تفرز فرصا لحركات راديكالية متشددة، تعتمد العنف أسلوبا لها وتنهج سبل الثورة والتغيير الجذري، في حين تفضي الثانية إلى خلق فرص لجماعات إصلاحية، تعتمد الأساليب السلمية المتدرجة، وتسلك سبلا قانونية، للتغيير عبر الأطر المشروعة.

وبطبيعة الحال، كلما غلبت الصفة القمعية على السياسة الأمنية للدولة وزادت تشددا وتعميما، ثبط ذلك من همة بعض الجماعات الساخطة، مما يدفعها إلى التراجع بدلا من الإقدام على تنظيم صفوفها وانتهاج أسلوب التعبير السلمي المؤسسي عن مطالبها، بينما يزيد اتجاه البعض الآخر إلى تبني أساليب العنف الأكثر تطرفا، وغالبا، ما يترافق تصعيد القمع والإمعان من قبل جهاز الأمن في انتهاك حقوق الإنسان، مع انكماش فرص الأجنحة المسالمة المعتدلة التي تميل إلى الاعتماد على الأساليب السياسية للتأثير، بينما تزيد، في المقابل، فرص الجناح المتشدد داخل حركات الاحتجاج فالعنف يغذي العنف ويساعد على تصعيده.

ومن الجدير بالملاحظة، أن نفس الجماعة قد تنضوي تحت لوائها العديد من التيارات والفصائل والأجنحة الفرعية التي تتفق فيما بينها حول الغايات الاستراتيجية وترفع نفس الشعارات، ولكنها تختلف حول الوسائل والأساليب. كما أن مجرد ظهور الفرص قد يتسبب في انقسام الرأي داخل الجماعة حول أفضل طرق الاستجابة لها، الأمر الذي تتولد عنه إشكاليات تعرقل نجاحها إذا ما أعلن على وسائل الإعلام عن ظهور الخلافات بداخلها.

حيث يكون عليها لتجاوز الانشقاق والحفاظ على صورتها، أن تعترف، بوجود الخلاف، كظاهرة صحية لا تستدعي الإنكار، على أن يكون الحوار هو أسلوب معالجته، وأن تتقبل تقسيم العمل بين: جناح معتدل، يتحدث باسمها، ويسلك السبل المؤسسية في تعريف الجماهير بها، وشرح قضيتها

عبر القنوات الإعلامية المتاحة، وجناح متشدد، يسلك السبل غير المؤسسية، ويمارس العمل خارج النطاق القانوني الرسمي، ويلجأ إلى استعمال العنف، وهو أيضا، يستطيع الوصول إلى الإعلام لكن من الباب الخلفي.

ويقع على عاتق الجماعة محاولة التغلب على إشكالية الموازنة بين الرغبة في جذب الاهتمام الإعلامي لنشاطها، والحاجة إلى الحفاظ على صورتها وسمعتها مقبولة، وذلك من خلال صيغة لتوزيع الأدوار يقبل بموجبها الطرفان مبدأ التسامح، والاعتراف المتبادل والاستعداد لإنكار الذات في سبيل الجماعة، وبأن يسمح الجناح المعتدل للجناح المتشدد المعارض له (في الأسلوب) بالعمل على صنع الفرص خارج الإطار المؤسسي القائم، دون التنفي منه أو السعي لتصفيته. وأن يبدي الجناح المتشدد، من جانبه، استعداده للتضحية، وتحمل المخاطرة، حتى وان جنى الجناح الآخر أغلب ثمارها، طالما أنها تخلق فرصا لصالح الجماعة ككل.

٣-تصنيف الفرص وفقا لمعيار المدة الزمنية أو الشرعية:

فرق المحللون بين نوعين من الفرص وفقا للمدى الزمني الذي تستغرقه عملية التحول:

أ-فرص طويلة الأجل: تنجم عن تحولات تؤثر في النظام القائم بأن تهز ركائزه التي ينهض عليها ويستمد منها شرعيته، كأن يتعرض لأزمة حادة تكتنف أسسه الأيديولوجية، أو تكشف عن فقدانه للمصداقية أو للفعالية وعجزه عن معالجة ما يعانيه من اختلالات[٧٤].

ب-فرص قصيرة الأجل: تنجم عن أزمات مؤقتة لا تنال من الأسس العامة الثابتة للنظام القائم. وغالبا، ما تأتي بمبادرة من النظام نفسه، نحو الأخذ بسياسات جديدة لحل مشكلة طارئة، كعلاج أزمة مالية لا تمس كيانه، أو تمثل أي تهديد لركائز شرعيته. ويترتب على ذلك، تحولات قصيرة الأجل قد تشجع على ظهور جماعات جديدة.

وقد كشفت الدراسة المقارنة لموجة التحول الديموقراطي في شرق أوروبا عام ١٩٨٩ عن ثقل عنصر"الشرعية" كعامل حاسم في تحديد قدرة النظام القائم على التصدي لحركات الاحتجاج وقمع محاولات الانقلاب الثوري ضده. وبيت القصيد، أن تآكل شرعية النظام يؤدي إلى انتصار المعارضة. وهنا، تتبدى ضرورة التمييز بين مستويين للشرعية: أحدهما يتعلق بنظام الحكم، والآخر يتعلق بالدولة. فالتحول الديموقراطي الذي شهده العالم في التسعينيات نتج أحيانا عن نجاح الدولة في التنمية، وما تمخض عنه من صعود القوى المطالبة بالديموقراطية. لكن المفارقة أن نفس التطور، اقترن على النقيض، بحالة عكسية، عانى في ظلها النظام من إخفاق عملية التنمية واحتدام الأزمة الاقتصادية، حيث وجد، أن التحول نحو التعددية السياسية يشكل المخرج الوحيد من الأزمة التي تكتنفه، وبات التسامح مع المعارضة بمثابة التعويض السياسي عن الفشل في التنمية[٧٥].

وفي حالة ثالثة، قد يأتي التحول الديموقراطي كأداة تلجأ إليها الدول الراغبة في انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي، تخفيفا لحدة التوترات التي تخلقها تلك العملية، وما ترتبه من مضاعفات سلبية على مستويات معيشة القطاعات الشعبية العريضة من المواطنين. ويغدو التحول في هيكل الفرص بمبادرة من الدولة، وسيلة لامتصاص مشاعر السخط الجماعي، واحتواء القوى المعارضة، علاوة على تحييد ما قد تقوم به من أعمال احتجاج من شأنها أن تشكل مصدرا محتملا لزعزعة الاستقرار، وتحدي النظام، وتهديد وجوده، أو تعويق عملية التحول من خلال سعي الجماعات المتضررة لمقاومة تطبيق السياسات الجديدة.

غير أن التجارب السابقة كشفت عن أن التحول في الحالة المقترنة بالإنجاز وإحراز الدولة للنجاح التنموي، عادة ما يتمتع بفرص أكبر للتدعيم والترسيخ، مقارنة بتلك التي يضطر فيها النظام إلى المبادرة بفرض التحول من أعلى لأسفل، كواجهة شكلية خالية من أي مضمون، أو لاعتبارات البقاء السياسي في سياق الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، أو للتقليل من حدة التوترات المصاحبة لإجراءات التحرير الاقتصادي، وليس كغاية منشودة في حد ذاتها، مما يفيد إمكانية التراجع عنها والارتداد إلى التسلطية بمجرد تجاوز الأزمة.

ويمكن في هذا الإطار، التمييز بين ثلاث حالات متدرجة: أولها، تضاؤل فعالية النظام يفرز فرصا ضيقة مؤقتة لا تلبث أن تختفي بمجرد تحسينه لمستوى أدائه، باتخاذ بعض التدابير الإصلاحية الجزئية. وثانيها، تآكل شرعية الدولة: واهتزاز ركائزها، فيزيد من فرص المعارضة في الإطاحة بالنظام، ولكن تمتعه بالفعالية يمكنه من ضبط الجماعات المناوئة وفرض القيود على حركتها، ثم لا تلبث تلك القيود أن تتحول إلى فرص حال إقدام النظام على إرخاء قبضته الأمنية تخفيفا لدرجة القمع. أما ثالثها، ففقدان الشرعية والفعالية معاً، وتلك فرصة ثورية كبرى تهدد بقاء النظام والدولة معا على حد سواء، على غرار ما عرفته بلدان أوروبا الشرقية على أثر التضافر غير المسبوق بين شتى المؤثرات الخارجية والداخلية.

ولذا، أرجع *بوتنام*[٧٦] التحول السياسي في كل من بولندا وألمانيا (الشرقية) و(تشكوسلوفاكيا) وأنجولا وموزمبيق وأثيوبيا وفيتنام، إلى تزامن الانهيار في شرعية النظام، مع فقدانه للحد الأدنى من الفعالية في ضبط المعارضة، كما أرجع تدعيم الديموقراطية في كل من البرازيل والأرجنتين وبيرو وكوريا الجنوبية، في مقابل الإخفاق في كل من إندونيسيا وباكستان والمكسيك إلى وجود أو غياب المجتمع المدني.

٥-تصنيف الفرص وفقا لمعيار هياكل واستراتيجيات التعبئة: *Mobilization Structures*:

قدم *روشت*[٧٧] تصنيفا لأهم أنماط "هياكل واستراتيجيات التعبئة" مفرقا بين: هيكل استبعادي: *Exclusionary*

وهيكل تكاملي *Integrative*، هيكل استيعابي :*Assimilation* ، وآخر احتوائي استقطابي: *Co-optation*.

في ضوء التصنيفات السابقة، يمكن التمييز بين أنواع الجماعات بحسب الأهداف والاستراتيجيات وما ينجم عنها من ردود أفعال من جانب قوى المجتمع، بما فيها الدولة، وما تفرزه تلك العملية من نتائج تتعلق بدرجة نجاح الجماعة في الحفاظ على بقائها أولا، ومدى فعاليتها في تحقيق غاياتها المنشودة ثانيا، ومحصلة كل ذلك بالنسبة لهيكل الفرص المتاح لها ثالثا. فلا جدال، في أن لجوء الجماعة إلى ابتكار أسلوب جديد للعمل يشكل مفاجأة تشل حركة خصومها، وتزيد من فرص إحراز النجاح. وهو ما يتوقف بدوره على مدى تحكمها في قدر معقول من الموارد التي في حوزتها، بما يمكنها من استخدام القنوات المناسبة للتأثير.

وبناء على المحكات السابقة، قدم *ما كآدم* تصورا نموذجيا يميز بين أربعة أنماط من الجماعات:

جماعة ثورية تنتهج استراتيجيات غير مؤسسية: راديكالية متشددة سواء على مستوى الغايات المعلنة، والشعارات المرفوعة، أو على مستوى الأساليب التي تتبعها كاستخدام العنف لبلوغ غاياتها. ولذا، فهي تمثل تهديدا للفاعلين الآخرين، خصوصا النخبة الحاكمة، مما يدفع الدولة إلى قمعها، ويهدد قدرتها على البقاء والاستمرار.	جماعة ثورية تنتهج استراتيجيات مؤسسية سلمية: ترفع شعارات راديكالية، دون امتلاك أي إمكانيات فعلية لتحقيقها على مستوى الممارسة، بل تعمل من خلال ما يتيحه لها النظام من قنوات مؤسسية مشروعة. وقد تواجهها الدولة بالإهمال، أو بالرقابة الأمنية على نشاطها، وتضييق الخناق على حركتها بملاحقة أعضائها.
منظمات متخصصة تسعى للإصلاح عبر القنوات المؤسسية: وهي النمط الأكثر شيوعا والأقل تهديدا، حيث ترمي إلى الإصلاح التدريجي. وتولد ردود أفعال متباينة لدى الأطراف المختلفة، بحسب مدى تقارب أو تباعد مصالحها. وتنظر إليها بعض عناصر النخبة الحاكمة كمصدر تهديد. بينما تدعمها عناصر أخرى، بتقديم التسهيلات لنشاطها. مثل هذه الجماعة قد تنجح في الاستمرار، وتغدو فاعلا قويا في عملية التحول بفضل قدرتها على تعبئة التأييد وكسب حلفاء داخل النخبة الحاكمة.	جماعات إصلاحية وتعتمد على وسائل غير مؤسسية: تعد النمط الأكثر ندرة والأشد فعالية، يكسبها الإعلان عن أهداف إصلاحية مظهر الاعتدال، والمساندة الجماهيرية والحصانة التي تشل يد الآخرين عن التصدي لها بالقوة، الأمر الذي يمكنها من الاستمرار وإنجاز التغيير المنشود بأقل تكلفة وبأدنى مخاطرة ممكنة. وهي تتمتع بقدرة إعلامية، وقدرة على تحدي النظام القائم. وتعد هذه الاستراتيجية التوازنية المزدوجة مكمن قوتها.

ثالثا: التأثير المزدوج لهيكل الفرص: كسبب ونتيجة في آن واحد

كانت على رأس المقولات المشتقة من مفهوم هيكل الفرص، تلك التي اعتبرت أن هذا الهيكل ذو تأثير مزدوج، ومن ثم أكدت على دور الجماعة في "صنع"، أو "تعديل"، أو "إعادة تشكيل وبناء" هيكل الفرص القائم من جديد، سواء لنفسها أو لغيرها من الجماعات الأخرى، مما يدلل على تأثير العمل الجماعي بمجرد نشأته في هيكل الفرص. وفي هذا الإطار، تعد القدرة على التجديد ووضع استراتيجيات مبتكرة من أهم آليات تعزيز قدرة الجماعات على خلق الفرص. ذلك أنه بمجرد ظهور الجماعة، فإنها لا تكتفي بأن تقبع في انتظار أن تواتيها الفرصة، وإنما تسعى لإنتاجها بطرق شتى، سواء بإعادة تشكيل الهيكل المؤسسي، أو تعديل هيكل التحالفات، بحيث تواجه الجماعات التالية هيكلا مغايرا أسهمت الجماعات السابقة في صياغته. أي أن وجود الجماعات يتحول بدوره إلى جزء مكون لهيكل للفرص يتم صنعه على يدها. وبقدر ما تتسبب الفرص في ميلاد الجماعة والتأثير في خصائصها وفعاليتها، ناهيك عن مصيرها، فإن كل هذه العناصر تغير من ملامح هيكل الفرص القائم قبل ظهور الجماعة، وتعيد ترتيبه وبنائه من جديد. لذا، شبه *سيويل*[٧٨] هيكل الفرص بخريطة معقدة تضم أبنية وعلاقات تتغير باستمرار، قد تمنح بعض الجماعات المزيد من الموارد لتمكينها، وتفرض على جماعات أخرى عراقيل تعوق حركتها. تلك المتغيرات تؤثر وتتأثر بالجماعات التي تعيد إنتاجها من خلال ما تمارسه من نشاط.

وتقترن الطبيعة المركبة لهيكل الفرص بتأثيره المزدوج، فقد يكون التغير في أحد أبعاده سلاحا ذا حدين يفتح ويغلق أبواب الفرص في نفس الوقت وبشكل متزامن. وكما تخلق الفرص العمل الجماعي، فإن الجماعات بدورها يمكنها صنع الفرص لنفسها وللآخرين. صحيح أنه عادة ما تحمل الجماعة بصمات الفرص التي أفرزتها، ولكن تأثير هيكل الفرص في توقيت النشأة غالبا ما يفوق تأثيره في تحديد نمط العمل الجماعي، ناهيك عن استراتيجياته، لأن هيكل الفرص القائم ليس هو المحدد الوحيد المؤثر في عملية صنع القرار داخل الجماعة، بل تتوسط علاقته بها عمليتي "التأطير" المسئولة عن خلق "الرغبة" *Urgency* أي "إرادة التحرك" *Agency*، و"التعبئة التنظيمية" المسئولة عن إمكانية التأثير *Possibility*. وهي، في نهاية المطاف، محددات مرهونة بالسمات الذاتية للجماعة. وبذا، يتحول هيكل الفرص من متغير مستقل إلى متغير مستقل وتابع في آن واحد[٧٩].

وعليه، فالفرص نوعان: فرص لا يكون للجماعة أي دور فاعل في توفيرها، حيث يقتصر دور قياداتها التنظيمية على إدراك الفرص الجديدة إبان ظهورها، تمهيدا لاستثمارها. وتكون فعالية الجماعة رهنا بالموازنة بين اعتبارات التفاؤل اللازمة لتشجيع الحركة، واعتبارات الواقعية لتجنيبها المجازفة غير المحسوبة. ولكن ثمة فرصا أخرى تنجم عن قيام الجماعة، ولا سيما القيادات، بنشاط فعال لإنتاجها.(يوضحها الشكل رقم ٢).

شكل رقم (٣) نموذج التفاعل المتبادل بين البيئة والعمل الجماعي[٨٠]

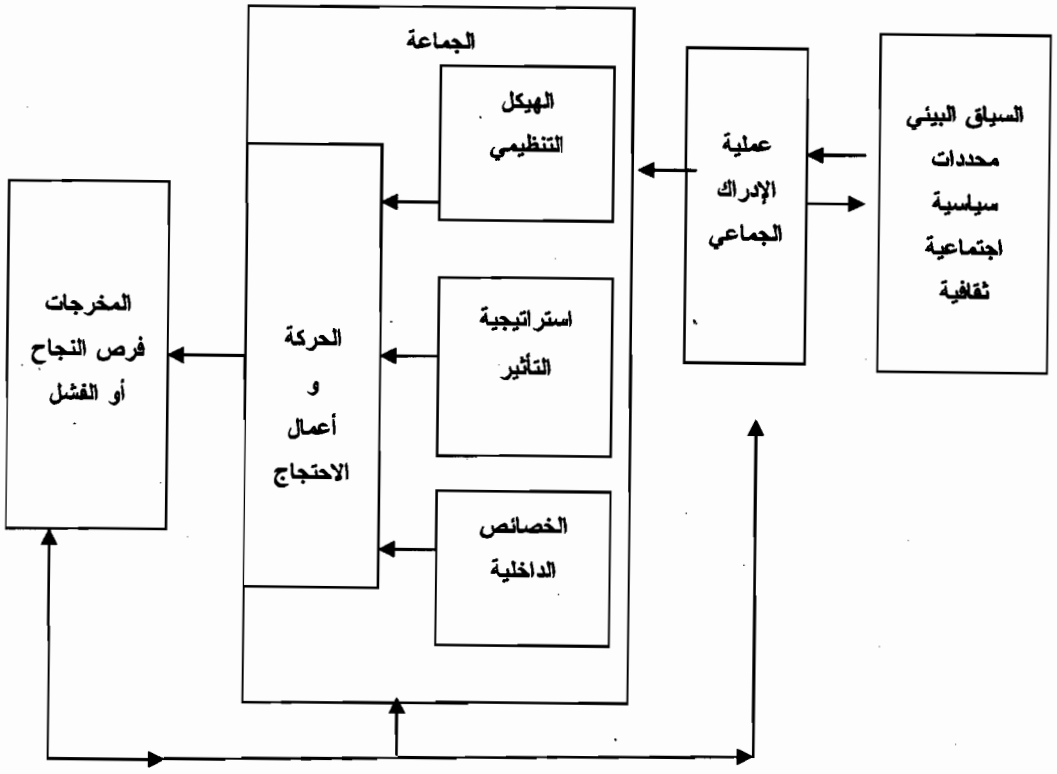

ولا يغيب عن الأذهان أن الفرص التي لا يتم إدراكها ليست فرصا حقيقية، كما أن أسلوب الإدراك تترتب عليه سلسلة تداعيات، على رأسها اختيار الجماعة لاستراتيجية التحرك التي ستتبعها، علاوة على تحديد النمط الأمثل للتعبئة والأسلوب الأكفأ لحشد الموارد المتاحة..الخ، بحيث يمكن القول أن "إدراك" الجماعة للفرص، وليس وجود الفرص ذاتها، هو بمثابة البوصلة التي توجه القرار داخل الجماعة. فعملية الإدراك هي عنصر يتوسط الفرص، وإرادة العمل الجماعي، ومن خلالها يكون في مقدور الجماعات أن تؤثر في هيكل الفرص وتقوم بإعادة صياغته من جديد.

في هذا السياق، دعا *تارو*[٨١] لفهم أبعاد التفاعل المتبادل بين النظام السياسي، والقوى الدافعة للجماعات. مفرقا في هذا الصدد بين اقترابين لدراسة الفرص: الأول، يتناول سياسة أو جماعة بعينها من زاوية ما تتعرض له من تغيرات تسهل العمل الجماعي، ويقوم على المقارنة عبر أقاليم الدولة

الواحدة. وأما الثاني، فيعني بدراسة سمات الهيكل المؤسسي للنظام السياسي القائم، وأثرها في إفراز أنماط متباينة للعمل الجماعي، بالتساؤل حول مدى قوة الدولة أو ضعفها، ومدى اتصافها بالمركزية أو اللامركزية. وعلى نفس المنوال، كشف *بوتون*[٨٢] أهمية التباينات القائمة بين الشرائح الفرعية للجماعة، والتي تؤدي إلى اختلاف هيكل الفرص المتاح لكل منها داخل حدود الدولة، فيما يعرف بهيكل الفرص المحلي[٨٣].

وهو ما عبر عنه بورتا[٨٤] بأن: "معرفة خصائص الهيكل المؤسسي الرسمي للدولة في لحظة معينة لا يكفي لفهم كيفية ظهور الجماعات، أو التنبؤ بمسار تطورها، لأنها ليست مجرد نتيجة آلية له، وإنما محصلة لعملية تفاعلية دائرية مستمرة، تلعب فيها الجماعات دور السبب والنتيجة في آن واحد". فالفرص تختلف بين فروع وأقسام الجماعة الواحدة. ومن باب أولى، فإنها تتفاوت بين الجماعات المختلفة داخل نفس الدولة، بسبب محاباة النخب الحاكمة وتحيزها لبعض الجماعات دون غيرها. فليس هناك "هيكل واحد للفرص" في الدولة الواحدة. يضاف إلى ذلك، أن هيكل الفرص هو محصلة للتفاعل المستمر بين الجماعة والبيئة. وكان ذلك وراء تبلور مقولة أن "الجماعات تشكل مصيرها بيدها".

وبالتالي، اتساع هيكل الفرص ليس شرطا سابقا دائما على ظهور الجماعة، وإنما قد يكون نتيجة تلي تأسيسها، وقد تكون الفرص التي يتيحها السياق البيئي سبباً في نشأة وتأسيس الجماعة. أي أنها تلعب دور المحدد المستقل والمفسر في مرحلة تكوين العمل الجماعي وبنائه، ثم تتحول في مرحلة لاحقة، إلى نتيجة ومتغير تابع لأسلوب عمل الجماعة، وما تزاوله من أنشطة وممارسات، وما تختاره من استراتيجيات. أي أن الجماعة ذاتها تتحول إلى محدد لما تتمتع به من فعالية كمحصلة للتفاعل بينها وبين غيرها من قوى المجتمع بما فيها الدولة.

(وهو ما يوضحه شكل رقم ٣).

شكل رقم (٣)

هيكل الفرص السياسية كسبب ونتيجة للعمل الجماعي[٨٥]

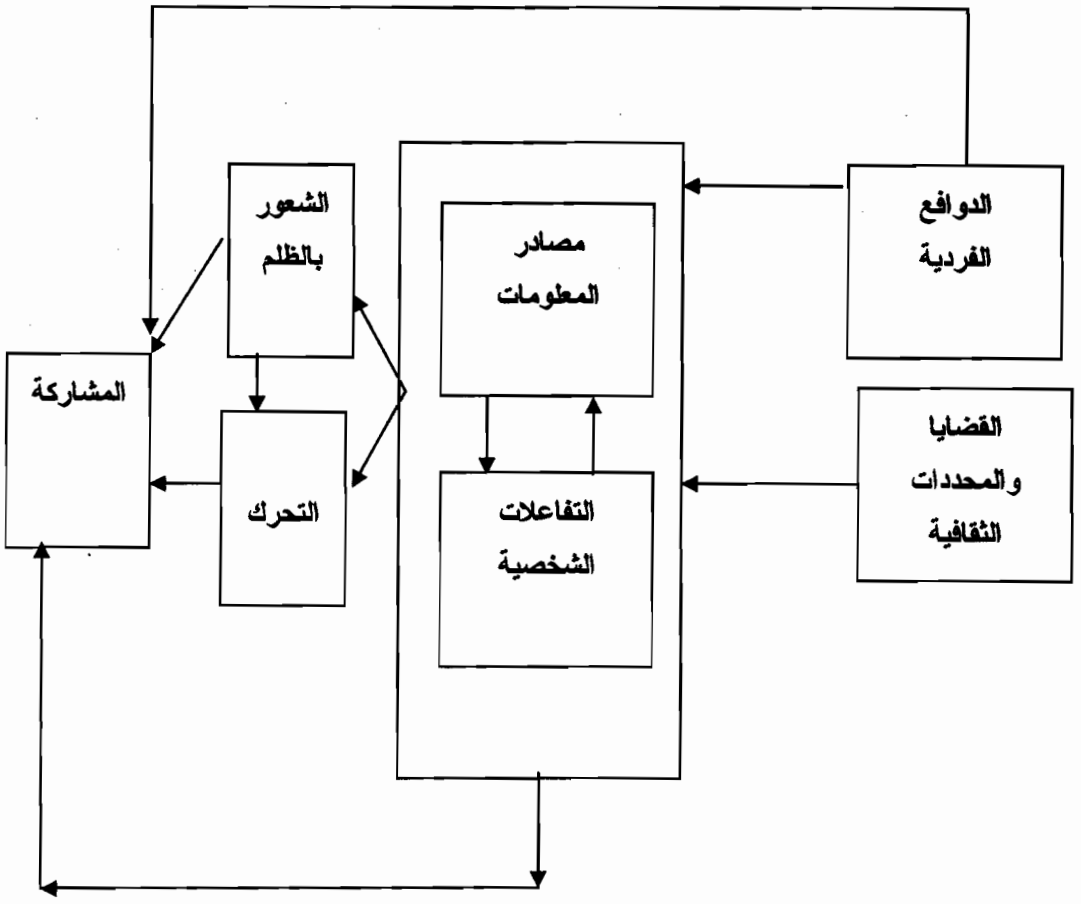

خلاصة:

هكذا، تتمثل أهم المقولات التي ينهض عليها استخدام مفهوم هيكل الفرص كأداة لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع أثناء عملية التحول في: أن الجماعات قد تؤثر في الهيكل الرسمي القائم وتغيره لصالحها. كما أن الهيكل المؤسسي للدولة ليس هو المحدد الوحيد لسلوك الجماعات، لأن وجود الجماعات في حد ذاته، يؤثر في سمات هذا الهيكل ويغيرها. كما أن تأثير هيكل الفرص ليس واحدا أو ثابتا أو متماثلا بالنسبة لكافة الجماعات على قدم المساواة في كل الأوقات، وإنما يختلف من جماعة لأخرى كما يتغير بالنسبة للجماعة الواحدة من فترة لأخرى، سواء وجدت هذه الجماعة داخل دولة واحدة، أو كانت لها فروع وأقسام ممتدة عبر حدود أكثر من دولة. أضف إلى ذلك، أن التحول قد ينجم عن تفاعل الجماعات مع الدولة، ومع بعضها البعض في الداخل والخارج على السواء، فضلا عن قدرة الجماعة على توليد الفرص لنفسها أو لغيرها.

هذه القدرة ترتهن بكيفية "إدراكها" هيكل الفرص القائم، كما تتوقف عما إذا كان لها دور فاعل في "المبادأة" و"المبادرة" بطرح التغيير كمطلب، وكذلك في "ابتكار" استراتيجيات جديدة للحركة. أي أن الجماعات لا تستغل الفرص فقط، وإنما هي تشارك في صنعها أيضا. وبالمثل، فإنها لا تعمل في حدود ثوابت أو معطيات الإطار السائد، ولكنها تبني عليه وتضيف إليه وقد تعيد بنائه وصياغته من جديد. فهيكل الفرص هو عملية مزدوجة، يتجلى فيها دور الجماعات كفاعل في تغيير الوضع القائم، عن طريق ما تقوم به من ممارسات وأنشطة عملية، وليس فقط من خلال ما ترفعه من شعارات وأهداف معلنة. ومن هنا، يتضح دور الجماعة كقوة تغيير.

وإجمالا، يمكن القول أن مفهوم هيكل الفرص يصلح كأداة لتحليل علاقة الدولة بالجماعات والقوى الفاعلة والمؤثرة في مجتمعها، في سياق عملية التحول المجتمعي. حيث يشير إلى تأثير التحول الذي تشهده الدولة على الصعيدين المؤسسي والتفاعلي في ظاهرة العمل الجماعي. ولعل أهم إسهام أضافه، كأداة تحليل، كان إبراز معالم التباين في تأثير هيكل الفرص بأبعاده ومقوماته المختلفة، ليس فقط من دولة لأخرى، وإنما من جماعة لأخرى داخل نفس الدولة، ومن شريحة لأخرى داخل نفس الجماعة.

فقد يبدو هيكل الفرص منفتحا لبعض الجماعات، دون غيرها، ورغم أن كافة هذه الجماعات تقع في ذات السياق المكاني والزماني، مما كشف عن علاقة دائرية بين نوعية الفرص المتاحة، ونمط العمل الجماعي الناجم عنها. تأسيسا على ذلك، يمكن القول أن مفهوم هيكل الفرص طرح افتراضين:

الأول مؤداه، ثبات واستقرار قواعد النظام السياسي القائم وهياكله وشبكة علاقاته، وما تشتمل عليه أو تتألف منه من مؤسسات واستراتيجيات وتحالفات.

أما الثاني، فمفاده، أن التحولات الهيكلية في النظام تسفر عن تعزيز قوة بعض الجماعات غير الراضية عن أوضاعها، وتحسين مراكزها النسبية، بما يمكنها من ممارسة الضغط على النظام لتلبية مطالبها وتغيير الواقع الراهن بما يتوافق مع مصالحها.

وبناء على الافتراضين، اعتبر أنصار المفهوم أن توقيت ظهور أية حركة اجتماعية ومصيرها يتوقف، إلى حد بعيد، على الفرص المتاحة لأعضائها، والتي تتحدد بحسب طبيعة وحجم ونطاق التحول في الهيكل المؤسسي. وبالتالي، فإن تفاوت الجماعات في الفعالية لا يرتهن فقط بعوامل ذاتية تتعلق بخصائصها التنظيمية والتعبوية والفكرية، برغم الأهمية البالغة لهذه العوامل، وإنما يعود، كذلك، إلى الخصائص المميزة للسياق الوطني المحيط بكل جماعة، والذي يبدو أحيانا أكثر مرونة وانفتاحا أو تحيزا أو محاباة لصالح جماعات بعينها.

الهوامش

(١ Elena Zdravomyslova, "Opportunities and Framing in The Transition To Democracy : The Case of Russia" in McAdam, Doug, John D. McCarthy and Mayer N. Zald, (Eds.) Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing, (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 122-132.

(٢ Schwarz, John E., Illusions of Opportunity: The American Dream in Question, (New York and London: Norton, 1997), pp. 75-80.

(٣ Hees, Martin Van and Marcel Wissenburg, "Freedom and Opportunity", Political Studies, no. 1, March 1999, pp. 67-82.

(٤ McAdam, Doug, John D. McCarthy and Mayer N. Zald, "Opportunities, Mobilizing Structures And Framing Processes Toward A Synthetic Comparative Perspective On Social Movements", in McAdam, McCarthy and Zald, (Eds.), Op. Cit., pp. 145-153.

(٥ Reshef, Yonatan, "The Logic of Labor Quiescence", Journal of Labor Research, vol. 22, issue 3 summer 2000, p. 635.

(٦ Olson, Mancur, Jr., The Logic of Collective Action: Public Goods and The Theory of Groups, (New York: Schocken, 1968), pp. 154-158.

(٧ Shalizi, Cosma Rohilla, "Homo Reciprocans: Political Economy and Cultural Evolution", Santa Fe Institute, SFI Bulletin, vol. 14, num. 2, pp. 3-18.

(٨ يشير المقال إلى اتجاه العلوم الاجتماعية نحو إحلال مفهوم الإنسان ككائن اقتصادي تحركه المنفعة الذاتية بالإنسان المؤمن بقيمة التبادل.

(٩ Tilly, Charles, Popular Contention in Great Britain, 1758 –1833, (Cambridge, Mass Harvard University Press, 1995), pp. 11-15.

(١٠ Lipsky, Michael, Protest in City Politics, (Chicago: Rand McNally, 1970), pp. 30-34.

(١١ McAdam, Doug, "Conceptual Origins: Current Problems, Future Directions", in McAdam, McCarthy and Zald, (Eds.), Op. Cit., pp. 17 –26.

(١٢ Eisinger, Peter K., "The Conditions of Protest Behavior in American Cities", American Political Science Review, vol. 67, 1973, pp. 11-28.

(١٣ Tilly, Charles, Popular Contention in Great Britain, Op. Cit., pp. 11-15.

(١٤ Tarrow, Sidney, "Social Movements and Contentious Politics: A Review Article", American Political Science Review, vol. 90, 1996, pp. 312-326.

(١٥ Costain, Anne W., Inviting Women's Rebellion: A Political Process Interpretation of the Women's Movement, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1992), pp. 14-19.

(١٦ Kriesi, Hanspeter, Ruud Koopmans, William Duy Vendak and Marco G. Gingn, "New Social Movements and Political Opportunities in Western Europe", European Journal of Political Research, vol. 22, 1992, p. 219

(١٧ تمت دراسة الفروع المختلفة لكل من حركات السلام والبيئة والتضامن، وكان معيار المقارنة هو درجة تطور هيكل التعبئة وخصائص التنظيم، وكشفت نتائجها عن أن تباين الجماعات يعود إلى الاختلاف بينها في العضوية أو الموارد أو نمط العلاقة مع الدولة.

(١٨ Zald, Mayer N., "Culture, Ideology and Strategic framing", in McAdam, McCarthy, and Zald, (Eds.), Op. Cit., pp. 261-270.

(١٩ Kapstein, Ethnak & Michael Mandelbaum, The Social Safety Net in Post Communist Europe, (Washington D.C.: Brooking Institute, 1997), pp. 234-241.

(٢٠ Buckler, Steve and David P. Dlowitz, "New Labor's Ideology: A Reply to Michael Freeden", The Political Quarterly, vol. 71, no. 1, January-March, 2000, pp. 102-109.

(٢١ McAdam, Doug, John D. McCarthy, and Mayer N. Zald, "Social Movements", in Smelser, Neil J., (Ed.), HandBook of Sociology, (Newbury ParkCalif: Sage, 1988), pp. 695-738.

(٢٢ McCarthy, John D., "Constraints and Opportunities in Adopting, Adapting .and inventing", in McAdam, McCarthy and Zald, (eds.), Op. Cit. pp. 141, 142

(٢٣ Tarrow, Sidney, "States and Opportunities: The Political Structuring Of Social Movements", in McAdam, McCarthy and Zald (Eds.), Op. Cit., pp. 49-54.

(٢٤ Kriesi, Hanspeter, "The Political Opportunity of the Dutch Peace Movement", West European Politics, vol. 12, 1989, pp. 295-312.

(٢٥ Rucht, Dieter, "The Impact of National Contexts on Social Movements Structures: Across-Movement and Crossnational Comparisons", in McAdam, McCarthy and Zald (Eds.), Op. Cit., pp. 185-199, 203.

(٢٦ Gamson, William A. and David S. Meyer, "Framing Political Opportunity", in McAdam, McCarthy and Zald, (eds.), Op. Cit., pp. 275-278.

(٢٧ Lucero, Jose Antonio, "On Feuds, Tumults, and Turns: Politics and Culture in Social Movement and Theory", Review Article, Comparative Politics, vol. 32, number 2, January 2000. pp. 231-246.

(٢٨ Tarrow, Sidney, "States and Opportunities..", Op. Cit., pp. 41-51.

(٢٩ Gamson, William and David Meyer, "The Framing of Political Opportunity", paper presented at The Conference on European, American Perspectives on Social Movements, Life Cycle, Institute Catholic University; Washington D.C., August 1992, pp. 23-28.

(٣٠ Ross, Mark Howard, "Culture and Identity in Comparative Political Analysis", Lichbach Mark Irving and Alan S. Zuckerman, (Eds.), Comparative Politics, Rationality, Culture and Structure, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), pp. 65, 66.

(٣١ انتقل المزاج الأوروبي من "الخصوصية والمحافظة" في الخمسينيات، إلى "الإصلاح والثورة الأخلاقية" في الستينيات، ثم "المحافظة الجديدة وما بعد الحداثة" في الثمانينيات، ثم احترام الطبيعة، و"توعية الحياة" و"الهوية الإنسانية المشتركة" في التسعينيات.

(٣٢ Alvarez, Sonia, Evelina Dagnino, and Arturo Escobar, Cultures of Politics\ Politics of Cultures: Revisioning Latin American Social Movements, (Boulder: Westview Press, 1998), pp. 17-23.

(٣٣ Rucht, Dieter, National Contexts...", Op. Cit., p. 191.

(٣٤ McCarthy, John D., "Constraints and Opportunities..." Op. Cit., pp. 141, 142.

(٣٥ Kriesi, Koopmans, DuyVendak and Gingn, Op. Cit., pp. 236-243.

(٣٦ Kitschelt, Herbert P., "Political Opportunity Structures and Political Protest: Anti Nuclear Movements in Four Democracies", British Journal of Political Science, vol. 16, 1986, pp. 57-85.

(٣٧ Kriesi, "The Political Opportunity of the Dutch Peace Movement", Op. Cit., pp. 295-312.

(٣٨ Rucht, Dieter, "The Impact of National Contexts on Social Movements, Op. Cit., pp. 199-203.

(٣٩ Marx, Anthony W., Making Race and Nation:.., Op. Cit., pp. 191-200.

(٤٠ سبق أن تناول ألموند وباول هذا المفهوم باعتباره يشير إلى تسرب الأفكار أو الصراعات في شكل مدخلات من البيئة الدولية.

(٤١ د.إبراهيم عرفات، "السياسة المقارنة في إطار العولمة"، في د.حسن نافعة، (مشرف) ود.سيف الدين عبد الفتاح، (محرر)، العولمة والعلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية:سلسلة محاضرات الموسم الثقافي العام الجامعي ١٩٩٨-١٩٩٩، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، صص ١٤٧، ١٤٨.

(٤٢ Hall, Peter A., "The Role of Interests Institutions and Ideas in The Comparative Political Economy of The Industrialized Nations" in Lichbach and (Zuckerman Eds.), Op. Cit., pp. 174-177.

(٤٣ Silva, Eduard, "The State and Capital in Chile", Op. Cit. pp. 16, 17.

(٤٤ Lasswell, Harold., Politics: Who Gets What When How? (New York, 1936), p. 295.

(٤٥ Oberschall, Anthony, "Opportunities and Framing in the Eastern European Revolts of 1989", in McAdam, McCarthy and Zald (Eds.), Op. Cit., pp. 93- 95.

(٤٦ Huntington, Samuel, The Third Wave: Democratization in The Late Twentieth Century, (Norman OK: University of Oklahoma, Press, 1991).- Huntington, Samuel P., "Democracy's Third Wave", Journal of Democracy, vol. 2, no. 2, spring 1991, pp. 12-34.

(٤٧ Tilly, Charles, Popular Contention, Op. Cit., pp. 11-15.

(٤٨ McAdam, Doug, "The Framing Function of Movement Tactics; Strategic Dramaturgy in The Civil Rights Movements", in McAdam, McCarthy and Zald, (eds.), Op. Cit., pp. 344-345.

(٤٩ Wang, Fu-Chang, "The Unexpected Resurgence: Ethnic Assimilation and Competition in Taiwan", Unpublished Ph.D. Dissertation. Sociology Department University of Arizona, 1989, pp. 338, 339.

(٥٠ Lucas, Op. Cit., pp. 71-96.

(٥١ Diamond, Larry, "The Globalization Of Democracy", pp. 170-194.

(٥٢ Lagroye, Jacque, Op. Cit. , pp. 271-273.

(٥٣ El. Sayyid, Mustapha K. "The Third Wave of Democratization in the Arab World", World Policy Journal, autumn 1991, pp. 179-189.

(٥٤ Oberschall, Anthony, Op. Cit., p. 95.

(٥٥ "The Framing Function of Movement Tactics, Op. Cit.,) McAdam, Doug, pp. 363-365.

(٥٦ Burstein, Paul, "Legal Mobilization as Social Movement Tactic: The Struggle for Equal Employment Opportunity", American Journal of Sociology, vol. 96, pp. 1201-1225.

(٥٧ Della Porta, Donatella "Social Movements and The State: Thoughts on The Policing Of Protest", in McAdam, McCarthy & Zald (Eds.), Op. Cit., pp. 27, 28.

(٥٨ Gamson, William and David Meyer, "The Framing of Political Opportunity", Op. Cit., pp. 30-34.

(٥٩ Alfred, Stephan, The State and Society: Peru in Perspective, (Princeton: Princeton University Press, 1978).

(٦٠ Kriesi, "The Political Opportunity of the Dutch Peace Movement", Op. Cit., pp. 155-175.

(٦١ لدى حركات المرأة والبيئة وحقوق الإنسان فرصة اللجوء إلى المحاكم ومقاضاة المخالفين، بينما حركات السلام ليست مثلها .

(٦٢ Friedman, Gerald, "Politics and Unions: Government, Ideology, and The Labor Movement in The United States and France, 1880-1914", Ph.D. Dissertation, Harvard University, Cambridge, Mass, 1985, p. 38

(٦٣ Rucht, Dieter, "The Impact of National Contexts..", Op. Cit., pp. 190-201.

(٦٤ Della Porta, Donatella, "Social Movements and The State...", Op. Cit., pp. 27-30.

(٦٥ Goldeston, Jack A., Revolution and Rebellion in the Early Modern World, (Berkeley: University of California Press, 1991), pp. 32-41.

(٦٦ Lucero, Op. Cit., p.239.

(٦٧ Kriesi, "The Political Opportunity of the Dutch Peace Movement..", Op. Cit., p 312..

(٦٨ Brockett, Charles D., "The Structure of Political Opportunities and Peasant Mobilization in Central America", Comparative Politics, 1991, pp. 523-574.

(٦٩ Tarrow, "States and Opportunities..." Op. Cit., pp. 33-54.

(٧٠ Voss, Kim, "The Collapse of Social Movements: The Interplay of Mobilizing Structures, Framing and Political Opportunities in The Knights Of Labor", in McAdam, McCarthy and Zald (eds.), Op. Cit., p. 240.

(٧١ Gourevitch, Peter, Politics in Hard Times, (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1986), p. 230.

(٧٢ عقد على مدى عامين متتاليين في مدينة بورتو الليجري لمناقشة قضايا التنمية في الدول الفقيرة، وكان لعقده بالتوازي والتزامن مع منتدى دافوس لمناقشة قضايا الدول الصناعية الغنية، مغزاه ودلالته في تسليط الضوء على الطبيعة المزدوجة لعملية العولمة.

(٧٣ McCarthy, John D. "Constraints and Opportunities..."Op. Cit., pp. 141, 142.

(٧٤ Gamson, William A. & David S. Meyer, "Framing Political Opportunity", Op. Cit., pp. 275-279.

(٧٥ Klandermans, Bert and S. Joerd Goslinga, "Media Discourse Movement, Publicity and The Generation of Collective Action Frames, Theoretical and Empirical Exercises in Meaning Construction", in McAdam, McCarthy and Zald, (Eds.), Op. Cit., pp. 315-317, 327-329.

(٧٦ د.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع،١٩٨٧)، صص ١٤٥، ١٩٩.

(٧٧ Putnam, Robert D., Making Democracy Work: Civil Traditions in Modern Italy, (Princeton: Princeton University Press, 1993), pp. 100-112.

(٧٨ Rucht, Dieter, "The Impact of National Contexts...", Op. Cit., pp. 190-201.

(٧٩ Sewell, William H., "A Theory of Structure: Duality, Agency, and Transformation", American Journal of Sociology, vol. 98, 1992, pp. 1-29.

(٨٠ McAdam, Doug, "The Framing Function of Movement Tactics..", Op. Cit., pp. 338, 339.

(٨١ Rucht, Dieter, National Contexts...", Op. Cit., p. 203.

(٨٢ Tarrow, Sidney, Power in Movement: Social Movements, Collective Action, and Mass Politics in The Modern State, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 30-34.

(٨٣ Button, James W., Blacks and Social Change, (Princeton: N. J.: Princeton University Press, California State Federation of Labor, (CASFL), 1989), pp. 60-63.

(٨٤ Amenta, Edwin and Yvonne Zylan, "It Happened Here: Political Opportunity, The New Institutionalism and The Town Sent Movement", American Sociological Review, vol. 56, 1991, p. 250.

(٨٥ Della Porta, Donatella, Social Movements, Political Violence and The State, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 66-78.

(٨٦ Klandermans and Goslinga, Op. Cit., p. 328.